مسألة " احتجاج النحاة بالحديث الشريف " في مناهج المُحْدَثين : الشاعر، والحديثي ، وقباوة ، نموذجاً

د. خلود إبراهيم العموش
قسم اللغة العربية وآدابها ـ كلية الآداب
الجامعة الهاشمية

ملخص البحث :

يتناول هذا البحث مناهج المحدثين في معالجتهم لمسألة الاحتجاج بالحديث الشريف في النحو والصرف ، وقد اتخذ من دراسات الدكتور حسن الشاعر " النحاة و الحديث النبوي " والدكتورة خديجة الحديثي " موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف " والدكتور فخر الدين قباوة " تاريخ الاحتجاج النحوي بالحديث الشريف : بحث وثائقي للتأصيل " نماذج للنظر في هذه المناهج . وخلص البحث إلى أن المحدثين كرروا أنفسهم بصورة كبيرة في تناولهم للموضوع ، وأن هذه الدراسات بقيت تراوح مكانها من غير أن تخرج من شرنقة مقولات القدامى و تعليلاتهم (أبي حيان وابن الضائع) ، وأنها صدرت ، في معظمها ، من موقع الدفاع عن مسألة الاحتجاج بالحديث ، ولم تصدر من موقع القوة ، وهو المنزلة العالية للحديث الشريف في سجل السماع عند العرب ، كما أنها شغلت بأمور فرعية ، من مثل القول بأولية الاحتجاج بالحديث عند النحاة. ويدعو البحث إلى إقفال الباب في وجه هذا النوع من التناول ، والبدء بمرحلة جديدة من التعامل مع حديث رسول الله ﷺ في الدرس اللغوي عموما ، وفي درس النحو والصرف خصوصا ؛ ثم إن الحديث مفتاح من مفاتيح فهم كتاب الله ، وهو المصدر الثاني للتشريع ، والنحو مدخل من مداخل هذا الفهم ؛ ولذا فالاستشهاد بالحديث يمثل ضرورة من هذا الجانب ، وفي الجانب العملي للموضوع فإن الحديث أصبح اليوم مبذولا متوافراً ، في الكتب والموسوعات والأقراص الإلكترونية .

مقدمة :

موضوع الاحتجاج بالحديث الشريف في النحو والصرف موضوع قديم حديث ، تناوله بالدرس والتحليل من العلماء القدامى : أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ)، وابن الضائع الأندلسي (ت ٦٨٦ هـ)، والشاطبي (ت ٧٩٠ هـ) ، والبدر الدماميني (ت٨٢٨ هـ) ، والبغدادي (ت ١٠٩٣ هـ) صاحب خزانة الأدب ، والسيوطي (ت ٩١١ هـ) ، وابن الطيب الفاسي المغربي (ت ١١٧٠ هـ) ، وغيرهم. ومن المحدثين : سعيد الأفغاني ، والشيخ محمد الخضر حسين ، ومحمد عيد ، وطه الراوي ، ومحمد خير الحلواني ، ومحمود حسني محمود ، وعثمان فكي ، ومحمد ضاري حمادي ، وعبد الجبار علوان ، وعبد الجبار النايلة ، وحسن الشاعر ، وخديجة الحديثي ، ومحمود فجال ، وسهير خليفة ، وعبد العال سالم مكرم ، وفخر الدين قباوة ، وغيرهم.

غير أن دراسة الدكتور حسن الشاعر ، وعنوانها : " النحاة والحديث النبوي" هي أول دراسة ظهرت على شكل كتاب يتناول المسألة ، وصدر هذا الكتاب في طبعته الأولى عام ١٩٨٠ ، ثم صدر كتاب الدكتورة خديجة الحديثي عام ١٩٨١ ، وعنوانه : "موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف" ، وأحدث هذا الكتاب صدىً واسعاً في الأوساط اللغوية حين صدوره. ، ثم صدر مؤخراً دراسة الدكتور فخر الدين قباوة ، وعنوانها : " تاريخ الاحتجاج النحوي بالحديث الشريف : بحث وثائقي للتأصيل " عام ٢٠٠٤ ، وصدور هذه الدراسة الأخيرة كان الدافع لإعداد هذا البحث ، إذ أثار صدور هذه الدراسة عدداً من الأسئلة ، منها : لماذا يواصل الباحثون الكتابة في هذا الموضوع ؟ هل الإجابات التي قدّمتها البحوث السابقة غير مقنعة ، أو غير كافية ؟ هل جدّ عند الباحثين جديد يستدعي صدور دراسة جديدة ؟ كيف نظر أولئك الباحثون في المسألة ، ما منهجهم في تناولها؟ وهل أفضت المناهج وأدوات البحث التي استخدموها إلى نتائجها بصورة صحيحة ومنطقية ؟ أم أنّ النتائج لم تكن ثمرة طبيعية للمناهج المستخدمة

في تلك البحوث ؟ ثمّ ما القول الفصل في هذه المسألة ، إن كان ثمة كلام فصل فيها ؟

وللإجابة عن هذه الأسئلة وغيرها ، وللوقوف على حقيقة منهج المحدثين في تناول المسألة ، كان هذا البحث. واتخذ من دراسات الدكتور حسن الشاعر ، والدكتورة خديجة الحديثي ، والدكتور فخر الدين قباوة نماذج دالة على منهج المحدثين في تناول هذه المسألة ؛ ومرد هذا الاختيار الرصانة العلمية والاستقصاء التي ميزت هذه الدراسات ، واعتمادها على النظر الشامل إلى المسألة موضوع البحث. وما اتصل بها من قضايا نحوية وفكرية وثقافية. وهي تمثل نماذج دالة على صنيع معظم مَنْ كتب في هذه المسألة.

ولا يعني هذا الاختيار بحال الغض من قيمة الدراسات الأخرى التي صدرت في الموضوع ، أو إهمالها ؛ فقد أفادت الباحثة من جهود العلماء الآخرين الذين ناقشوا هذه المسألة وأغنوها بالنظر في مواضع متفرقة من هذا البحث.

وسنتناول هذه الدراسات بحسب صدورها زمنياً ، معرّفين بمفرداتها ، ومنهج التناول فيها ، وملاحظاتنا العلمية على كلّ دراسة منها على حدة ، ثم سنفرد حيزاً للخلوص إلى سمات مناهج المحدثين عموماً في هذا الموضوع ، وللوصول إلى قول في هذه المسألة ، يعتمد على جهود أولئك الباحثين ، ويتجاوزها إلى الإجابة عن الأسئلة الكبيرة التي ما زالت مفتوحة في هذا الشأن.

أ- دراسة الدكتور حسن الشاعر :

هذا الكتاب هو القسم الأول من أطروحة الدكتوراه التي أعدّها الدكتور حسن الشاعر وموضوعها تحقيق كتاب " إعراب الحديث النبوي" لأبي البقاء العكبري ، وعنوان هذا القسم : "النحاة والحديث النبوي" وصدر عام ١٩٨٠ ، ويتألف الكتاب من ١٦٦ صفحة من القطع المتوسط. ويتكون البحث من مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة ، وتضمنت المقدمة الباعث على اختيار الموضوع ، واشتملت الخاتمة على نتائج البحث.

يقول الدكتور الشاعر في الباعث الذي دفعه لكتابة البحث: "وقد تملّكني العجب من موقف النحاة من الحديث النبوي، واختلافهم في الاحتجاج به، واستعظمت الأمر، وكيف لا، وهذا حديث رسول الله (صلى الله عليه وسلم). أوضح كلام بعد كتاب الله، وصاحب المكانة المقدسة في النفوس، لا نرى منه إلاّ أحاديث قليلة متفرقة في كتب النحو، ثم نرى اختلاف النحاة في الاحتجاج به، في حين تزخر كتب النحو بالشواهد الأخرى، وخاصة الشواهد الشعرية..... فعقدت العزم على أن أمضي قدماً لاستجلاء هذا الموضوع، من خلال دراسة مستفيضة تستقصي جوانبه، وتزيل أستار الشك حوله"[1].

في الفصل الأول من دراسته، وعنوانه: " أصول النحو- عرض عام" تناول الشاعر مسألة الحاجة إلى النحو، والعوامل التي أدت إلى نشوئه، ومسألة أوّلية النحو وريادته، ثم عرض لأصول النحو، وأبرزها: السماع أو النقل بقسميه: التواتر والآحاد، ومصادره: القرآن الكريم، والحديث الشريف، وكلام العرب. وعرّف الحديث الشريف لغة واصطلاحاً وأشار إلى فصاحة رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، ورواية الحديث، والعناية بضبطه، وناقش مسألتين مهمتين فيما يتصل برواية الحديث، وهما: هل رُوي الحديث باللفظ أو بالمعنى؟ هل رواة الحديث عربٌ أو أعاجم؟ وللإجابة عن السؤال الثاني اتبع الباحث طريقتين في البحث: الأولى وصفية تقوم على دراسة أهم الطبقات في المحدّثين، وتعريف بأشهر رجالها، والثانية إحصائية تقوم على إحصاء شامل لمجموعات من الرواة لبيان نسبة العرب والأعاجم فيهم. واستخرج بالطريقة الثانية النسب المئوية التقريبية لغير العرب، معتمداً على كتاب الطبقات الكبرى لابن سعد، ثم ناقش الباحث مسألة تدوين الحديث، واستعرض المراحل التي مر فيها، وخلص إلى أنّ التدوين المنظم للحديث الشريف كان في عهد عمر بن عبد العزيز

(١) حسن موسى الشاعر، النحاة والحديث النبوي، وزارة الثقافة والشباب، عمان، ط١، ١٩٨٠، ص٥.

(ت ١٠١ هـ) ، أي على رأس المائة الأولى الهجرية تقريباً ، وقد استوت مصنفات الحديث على سوقها ، وظهرت بصورتها المثلى في القرن الثالث بتأليف البخاري (ت ٢٥٦ هـ) ومسلم (ت٢٦١هـ) لصحيحيهما.

وفي الفصل الثاني ، وعنوانه : " الحديث مصدر من مصادر النحو" عالج الباحث موقف النحاة القدامى من الاحتجاج بالحديث ، مصنفاً إياهم إلى : المانعين ، والمجوزين والمتحفظين.

وبعد استعراض موقف المتقدمين والمعاصرين من الاحتجاج بالحديث ، وذكر آرائهم وأدلتهم تتبع موقف النحاة من الحديث بطريقتين : الأولى وصفية ، وتعتمد على تتبع تراجم أشهر النحاة لمعرفة مدى صلتهم بالحديث النبوي قرباً أو بعداً ، والثانية إحصائية ، وهي نوعان : إحصاء يقوم على اختيار عشرين كتاباً من الكتب النحوية المطبوعة ، تكاد تكون من أشهر الكتب النحوية في العصور المختلفة ، وحصر الأحاديث فيها ، وإحصاء يقوم على اختيار بعض الكتب النحوية في عصور مختلفة ، وحصر الأحاديث فيها لبيان نسبة احتجاجها بالحديث إلى احتجاجها بغيره من القرآن والشعر ، وفي الطريقة الوصفية تتبّع صلة سبعة وثلاثين نحوياً بالحديث الشريف ، بدءاً بأبي الأسود الدؤلي (ت ٦٩ هـ) ، وانتهاء بابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) ، وفي الطريقة الإحصائية اتبع أسلوبين: الأول تتبع فيه عشرين كتاباً من أشهر كتب النحو المطبوعة من سيبويه (ت١٨٠ هـ) إلى الأشموني (ت٩٢٩ هـ) ، وقام بحصر شواهد الحديث فيها. والأسلوب الثاني اختار فيه ثمانية من كتب النحو تمثل العصور المختلفة ، وقام بحصر شواهد الحديث والقرآن والشعر فيها لبيان نسبة احتجاجها بالحديث إلى احتجاجها بغيره ، ثم حلّل موقف النحاة من خلال العناوين التالية :

صلة النحاة بالحديث ، والشواهد في كتب النحو ، والاستشهاد بالحديث ، والرد على أدلة المانعين . ثم أورد رأياً أخيراً فيه خلاصة رأيه .

وفي الفصل الثالث، وعنوانه : "الحديث في كتب اللغة والنحو"، تناول موضوع الحديث في المعاجم وكتب غريب الحديث وكتب إعراب الحديث، وكتب النحو المشهورة، ثم تناول التوجيهات النحوية لمشكلات الحديث، حيث وقعت في بعض الأحاديث مشكلات لا تنسجم مع القواعد العامة التي أقرّها النحاة، وقد تصدّى عدد من النحاة لتوجيه هذه المشكلات، يمثل الكتاب الذي تصدّى الدكتور الشاعر لتحقيقه أبرز أمثلتها. وقد ألحق الباحث بالبحث فهرساً لشواهد الحديث ، قام بتتبعها وحصرها في عشرين كتاباً من أشهر كتب النحو المطبوعة .

وقد كانت أهم النتائج التي خلص إليها الباحث، وتتصل بموضوعنا، ما يلي :

١- غلب على أكثر النحاة الاهتمام بالشعر والاحتجاج به، ولا يخفى ما في الشعر من الضرورات، والتأويلات، والأبيات المجهولة القائل، وبذلك فوّتوا على أنفسهم العناية الكافية بمصادر الاحتجاج الأخرى، باستثناء ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) ، الذي اعتنى بالحديث، وأبي حيّان (ت ٧٤٥ هـ) ، الذي اهتم بلغات القبائل، وابن هشام (ت٧٦١ هـ) ، الذي وجه عناية خاصة لنصوص القرآن الكريم.

٢- الحديث النبوي نال عناية عظيمة من المحدّثين في مجال الرواية والتدوين، وحرص الرواة على نقله بألفاظه وحروفه خوفاً من الكذب على رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، أما روايته بالمعنى فقد منعها بعض العلماء، وأجازها بعضهم للضرورة ضمن شروط دقيقة ضابطة تبقي الحديث صحيحاً في لغته ومعناه.

٣- إن ادعاء المانعين بأن كثيراً من رواة الحديث كانوا من الأعاجم، فوقع اللحن في الأحاديث، مغاير للحقيقة، ولا ينطبق على الواقع، بعد أن تبين مدى التشدد في ضبط الرواية وأدائها بألفاظها، وأن الصحابة كلهم فصحاء يحتج بكلامهم، وأن الرواة الذين جاءوا بعدهم أكثرهم من العرب، وقليل منهم من الموالي، وهذا لا ينفي عنهم الورع والتشدد والحذر في رواية الحديث.

٤- اشتهر عدد من اللغويين والنحاة بصلتهم بالحديث النبوي سماعاً ورواية وتصنيفاً، واحتجوا به في مصنفاتهم اللغوية والنحوية ، وانصرف بعض النحاة المتقدمين، ومنهم أئمة النحاة كالخليل (ت ١٧٥هـ) ، وسيبويه (ت١٨٠ هـ) ، والكسائي (ت ١٨٩هـ) ، عن الاهتمام بالحديث إلى العناية بالشعراء والاهتمام بالقياس. وقد أظهرت الدراسة الإحصائية التي قام بها الباحث أن النحاة استشهدوا بنحو (٦٥٠) حديثاً في هذه الكتب، لكنه عدد قليل بالقياس إلى الشواهد الأخرى وخاصة الشعر. والسبب في ذلك أن سوق الشعر كانت رائجة، ومادته كانت جاهزة وقريبة، مما يسهل أخذها والاعتماد عليها، بخلاف الحديث الذي لم يتيسر للنحاة الأوائل بشكل مجموع منظّم، وقد غلب هذا الاتجاه على النحاة المتقدمين، ومن تبعهم من النحاة اللاحقين، حتى كثرت الدراسات اللغوية والنحوية، وكثر التصنيف في الحديث، فبدأ كثير من النحاة يعنون بالحديث ويستشهدون به في مصنّفاتهم بشكل أوضح وأكثر.

٥- اهتم اللغويون بالحديث في مصنّفاتهم، وكثرت الكتب المصنفة في غريب الحديث، ولكن لم يصنف في إعراب الحديث غير ثلاثة كتب.

٦- إن ما رآه المانعون من أسباب لعدم الاحتجاج بالحديث تبين أنّها أسباب واهية، لا تنهض دليلاً مقنعاً على انصراف النحاة عن الحديث، بعد الجهود العظيمة التي قام بها رجال الحديث، من ضبط الأحاديث وجمعها وتقديمها مصنّفة منظّمة، فضلاً عن أن النحاة لم يغفلوا الاستشهاد بالأحاديث كما ادعى هؤلاء، بل وجد الحديث في مصنّفات المتقدمين والمتأخرين على درجات متفاوتة.

٧- الحديث الصحيح يستشهد به مطلقاً، وإن ورد بروايات مختلفة، وهذا يشمل كتب الصحاح، وما اجتمعت فيه شروط الصحة من كتب الحديث الأخرى. أما الحديث الذي لم يبلغ درجة الصحة، فيستشهد به إن وجد له نظير في العربية، من القرآن أو

الشعر أو كلام العرب، بشرط ألاّ يصف المحدثون الرواية باللحن والغلط.

ويمكن هنا إبداء الملاحظات التالية :

١- انطلق الباحث في تحليل مشكلة البحث الرئيسية من خلال نافذة واحدة، هي رؤية أبي حيّان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ) ، للأسباب التي منعت أو حدّت من احتجاج النحاة بالحديث الشريف، وذلك من خلال الإجابة عن سؤالين بارزين هما: هل روي الحديث باللفظ أو بالمعنى؟ وهل رواة الحديث عرب أم أعاجم ؟ وأرى أن الانطلاق من هذه النافذة، وهذين السؤالين قد يحرم الباحثين من رؤية الموضوع من منظوره الأوسع والأدق، والذي عبّر عنه الشاطبي (ت ٧٩٠ هـ) ، باحتجاجه الحاد على إجازة النحاة الاحتجاج بكلام "أجلاف العرب وسفهائهم، وأشعارهم التي فيها الفحش والخنا، في الوقت الذي تركوا فيه الاحتجاج بالأحاديث الصحيحة"[1].

فالسؤال الأبرز لا ينبغي أن يصدر من دائرة الاتهام، أو دائرة ردّة الفعل على موقف المانعين، بل يجب أن ينطلق من دائرة السؤال التالي : أين يجب ان يقع حديث رسول الله (صلى الله عليه وسلم) من مصادر السماع التي أخذت منها اللغة؟ فجواب هذا السؤال هو الذي يعيّن لنا الموقف من الاحتجاج بالحديث، فإذا كان القرآن الكريم يأخذ المكان الأول في هذه المصادر، فإن الحديث الشريف ينبغي أن يأتي ثانياً، ثم تأتي بعد ذلك المصادر الأخرى كالشعر والنثر من كلام العرب. ولو صحّ ما قيل حول رواية بعض الأحاديث بالمعنى، أو وجود بعض الأعاجم في رواته، فإن هذا لا ينبغي أن يغيّر مما يجب من ضرورة وضع الحديث الشريف موضعه الذي هو أهل له.

ومع أن إحجام النحاة الأوائل أو إقلالهم من الاحتجاج بالحديث الشريف يثير فضولنا، ويدفعنا للتساؤل عن أسبابه الحقيقية، فإنه لا ينبغي له أن يصبح مفتاح إجابتنا

(١) البغدادي (عبد القادر بن عمر)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب على شواهد الكافية، بولاق، ط١، بلا تاريخ، الجزء الأول، ص٥.

على سؤال : هل يجوز الاحتجاج بالحديث الشريف ؟ فهما سؤالان مختلفان ، وليس سؤالاً واحداً . وجواب السؤال الأول : هو نعم ، بلا تحفظ ولا تردد. فإذا احتج النحاة بشواهد من الشعر ، بعضها مصنوع ، وبعضها لا يحمل معنى ، وبعضها متهافت اللغة ، وبعضها غير متماسك وبعضها مختلف الرواية ، وبعضها مجهول القائل ، من غير أن يعترض أحد على هذا ، فهل يكون الاحتجاج بحديث رسول الله الذي يمتاز بالبلاغة والبيان ، وجوامع الكلم محلاً للجدال؟ ويحسب للدكتور الشاعر إشارته إلى كثير من الجوانب المضيئة المتعلقة بهذا الموضوع ، فقد أظهر المحل الحقيقي للحديث الشريف من مصادر السماع ، وأظهر الآثار السلبية التي ترتبت على اهتمام النحاة بالشعر والاحتجاج به ، مع غياب العناية الكافية بمصادر الاحتجاج الأخرى مثل القرآن الكريم والحديث الشريف.

٢- من القضايا المنهجية البارزة في البحث إظهار العناية العظيمة التي ظفر بها الحديث الشريف في مجال الرواية والتدوين ، والحرص الشديد على نقله بألفاظه وحروفه ، وهي عناية لم يظفر بها الشعر الذي استشهد به في النحو والصرف على نطاق واسع ، وهذا وحده كفيل برد الدعوى العريضة التي بنيت عليها مقولة الامتناع عن الاحتجاج بالحديث الشريف ، وعبّر الشاعر عن هذا بقوله : "وكما وقع تعدد الروايات في الحديث ، وقع اختلاف الروايات في الشعر ، ومع ذلك استشهد به على الروايات المختلفة ، فكيف نجيز هذا في الشعر ونرفضه في الحديث ، وقد بذل فيه من التحرّي والدقة والعناية ما لم يبذل أقله في الشعر؟ "[1].

٣- أظهر البحث الصلة المتينة للغويين والنحاة بالحديث الشريف سماعاً ورواية وتصنيفاً ، وهذا ينفي ما حاول بعض الباحثين إظهاره من أن النحاة ، خاصة نحاة البصرة منهم ، كان لهم موقف من الحديث والمحدّثين ، ومنهم د.محمد ضاري حمادي وخديجة

(١) حسن موسى الشاعر ، النحاة والحديث النبوي ، ص١٣٥.

الحديثي[1]، وأن هذا هو السبب الحقيقي وراء عزوفهم أو تحرزهم من الاحتجاج بالحديث، ومنهم فخر الدين قباوة الذي قرر غياب الخبرة الحديثية الاستدلالية لدى معظم النحاة، مما جعل بينهم وبين الاحتجاج فجوة كبيرة على نحو ما سنرى في مناقشتنا لبحثه.

٤- يتسم حكم الباحث بالموضوعية والمنطقية، وذلك حين ذكر أن حجم استشهاد النحاة بالحديث الشريف يعدّ قليلاً بالقياس إلى الشواهد الأخرى ولا سيما الشعر[2]، بالرغم من أنه أحصى(٦٥٠) حديثاً، في الوقت الذي عظّم فيه آخرون من حجم احتجاج النحاة بالحديث الشريف، مع أنهم لم يحصوا نصف هذا العدد من الأحاديث[3].

٥- انصبّ تعليل الشاعر لإقلال النحاة من الاحتجاج بالحديث على أن سُوق الشعر كانت رائجةً، ومادته كانت جاهزة وقريبة[4]، وهذا حق؛ فمعلوم أن مصنّفات الحديث استوت على سوقها في القرن الثالث وما بعده، ويعززه أن هذا الإقلال توقف عند النحاة المتأخرين. لكن لا ريب أنه سببٌ غير كافٍ وربما كان ما أورده الدكتور محمود فجال من خوف فريق من النحاة من الوعد الشديد في الكذب على رسول الله (صلى الله عليه وسلم) سبباً آخر يعضد هذا الأمر[5]؛ فقد قال الرسول الكريم: "من تعمد عليَّ كذباً فليتبوأ مقعده من النار"[6].

---

(١) خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، ١٩٨١، ص٤٠٩.

(٢) حسن موسى الشاعر، النحاة والحديث النبوي، ص٩٧.

(٣) خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، ص٤٢٢.

(٤) حسن موسى الشاعر، النحاة والحديث النبوي، ص٩٨.

(٥) محمود فجال، السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي، مكتبة أضواء السلف، الرياض، ط٢، ١٩٩٧، ج٢ ص ٥٥٢.

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه، باب إثم من كذب على النبي (صلى الله عليه وسلم)، ١: ٣٥.

٦- أفرد الباحث حيزاً كبيراً للحديث الشريف في كتب اللغة وغريب الحديث والمعاجم، مع أن الاحتجاج بالحديث الشريف في هذه الحقول ليس محلاً للمناقشة، فالمعاجم حافلة بالأحاديث الشريفة، وكذا كتب اللغة المختلفة. ومن الوضع الطبيعي أن تحفل كتب غريب الحديث به فهي مخصّصة للبحث في الدلالات المختلفة لألفاظ الحديث الشريف. لكن من جانب آخر فإن الاستدلال بالحديث في مسائل اللغة يرفد الاستدلال به نحوياً، وربما نظر الباحث إلى هذه الوظائف اللغوية للحديث فأنكر على النحاة تحيّزهم في عدم الاستشهاد به في علمي النحو والصرف.

٧- وفّق الباحث بوصفه أسبابَ عدم الاحتجاج بالحديث التي ساقها أبو حيّان بأنها واهية[١]، لا تنهض دليلاً مقنعاً على انصراف النحاة عن الحديث بعد الجهود العظيمة التي بذلها علماء الحديث، ولذا لم يفرد لها الباحث الحيز الأكبر، وانصرف اهتمامه إلى جوانب أخرى للمسألة. وقد استخدم باحثٌ آخر وصفاً قريباً من هذا للشبهات التي اعتل بها المانعون من الاحتجاج بالحديث الشريف هو الدكتور محمود فجال ؛ فقد وصف هذا الأمر بأن "أدلته واهنة، وأسانيده ضعيفة، وليس فيه شيء من الحق، والقول فيه شنيع"[٢].

٨- لم يعن الشاعر كثيراً بالبحث في مسألة أوّلية الاحتجاج بالحديث الشريف عند النحاة، وإن كان قد تتبع مسألة احتجاجهم بالحديث زمنياً منذ أبي الأسود الدؤلي (ت ٦٩ هـ)، ومروراً بعبد الرحمن بن هرمز (ت ١١٧ هـ)، ويحيى بن معمر (ت١٢٩ هـ)، وأبي عمرو بن العلاء (ت ١٥٤ هـ)، وغيرهم، وانتهاء بابن هشام (ت٧٦١ هـ)، ليس ليثبت أيهم الذي احتج بالحديث أوّلاً، وإنما ليثبت أنهم احتجوا بالحديث الشريف، وليس كما ذكر عنهم أنهم امتنعوا عن الاحتجاج به، في الوقت الذي

(١) حسن موسى الشاعر، النحاة والحديث النبوي، ص١٣٤.

(٢) محمود فجال، السير الحثيث، ج٢ ص ٥٥٢.

استغرقت قضيّة أوّلية الاحتجاج عند خديجة الحديثي الحيز الأكبر من بحثها.

٩- اعتنى الباحث بالوقوف عند شروط الحديث الذي يجوز الاحتجاج به في النحو والصرف واللغة، وذلك من خلال مقولات القدامى كالبدر الدماميني (ت ٨٢٨ هـ)، والسيوطي (ت٩١١ هـ)، والشاطبي (ت٧٩٠ هـ)، والمحدثين كالشيخ محمد الخضر حسين وغيره. وقد وصل إلى وصف يفتح أبواباً عريضة للاستفادة من الحديث الشريف، أو كما يقول الشاعر نفسه: "وإن استقراء هذه الأحاديث، مع استقراء آيات القرآن الكريم وقراءاته، واستقراء كلام العرب ليفتح مجالاً واسعاً لإعادة بناء لغتنا على أسس علمية صحيحة"[1].

١٠- استفاد الباحث من قاعدة عريضة من المصادر الأساسية التي ينبغي للباحث أن يعود إليها في هذا الموضوع، كما استخرج آراء النحاة والباحثين من مظانها، واستفاد من البحوث التي سبقته في الموضوع. وكانت مناقشاته للباحثين الآخرين هادئة، أخذ بعض آرائهم، واستفاد من تحليلهم في الخلوص إلى نتائجه، كما ردّ منها ما لم يتفق مع رؤيته من غير تجريح ولا ذم.

١١- أتبع الباحث البحث بملحق للأحاديث التي احتج بها النحاة القدامى في العصور المختلفة، وبلغ عددها (٣٤٠) حديثاً بعد حذف المكرر، وذكر إزاءها المصادر التي وجدت فيها. وهذا الجهد يوفر للدارسين ثبتاً بما استشهد به قبلاً تمهيداً لإغنائه بمزيد من النظر في بقية أحاديث رسول الله في شتى أبواب علوم العربية.

١٢- لم يفرّق الباحث بين الأحاديث التي استُشهِدَ بها لاستخراج حكم نحوي أو قاعدة نحوية، أو لتكون مثالاً على قاعدة، ففرق منهجي كبير بين الاثنين.

١٣- اعتنى الباحث كثيراً بالكتب التي تخصّصت في إعراب الحديث النبوي لأن موضوع التحقيق الذي تصدّى له يدخل ضمن هذا الإطار، وأرى أنّ هذا الضرب من

(١) حسن موسى الشاعر، النحاة والحديث النبوي، ص ١٣٥.

الكتب لا شأن له بقضية الاحتجاج بالحديث الشريف، وإنما هو ضرب من ضروب الاهتمام بالحديث النبوي الشريف من جانب، وسيرٌ على ضرب من التأليف النحوي اعتني فيه بإعراب النصوص ، وعلى رأسها إعراب القرآن الكريم، وإن كان ما تخصّص بإعراب الحديث يعدّ قليلاً جداً مقارنةً بالكتب التي وضعت في إعراب القرآن الكريم ، وهو لا يتعدى ثلاثة كتب هي : "إعراب الحديث النبوي" لأبي البقاء العكبري (ت ٦١٦ هـ) ، و" شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح " لابن مالك (ت ٦٧٢هـ) و"عقود الزبرجد على مسند الامام أحمد" للإمام السيوطي (ت ٩١١ هـ) .

ب- دراسة الدكتورة خديجة الحديثي :

صدر كتاب الدكتورة الحديثي "موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث" عام ١٩٨١ ، وكان الدافع إلى هذا البحث ما لمسته الباحثة من اضطراب الآراء والأقوال والنقول عن القدماء والمحدثين في جواز الاحتجاج بالحديث الشريف، وما يلحق به من كلام آل البيت والصحابة، وما نسبه متأخرو الباحثين إلى النحاة الأوائل من تركهم الاحتجاج بالحديث[1]. وجاء كتابها في (٤٤٥) صفحة من القطع الكبير، وفي مقدمة وأربعة فصول وخاتمة.

حمل الفصل الأول عنوان : "مذاهب الاحتجاج" وبدأته بتعريف الحديث الشريف، ووقفت عند أصول النحو، وتحدّثت بإيجاز عن كلّ منها، ثم تحدّثت عن مشكلة البحث، وهي أننا لا نجد حضوراً واضحاً للحديث النبوي في كتب النحاة الأوائل الذين قعّدوا النحو والصرف، وتعليلات الباحثين لهذه الظاهرة، ومذاهب الدارسين في هذا الشأن، وهم فريق المانعين مطلقاً والمجوزين والمتوسطين. ووقفت عند العلل التي أوردها فريق المانعين (ابن الضائع (ت ٦٨٦ هـ) ، وأبو حيّان (ت٧٤٥ هـ)) لهذا الأمر وهي مسألة جواز نقل الحديث بالمعنى، وأنّه وقع فيه اللحن لأن كثيراً من الرواة كانوا غير

(١) خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، ص٤٢٣.

عرب، وأوردت رأي ابن الضائع (ت ٦٨٦ هـ) ، أن أول من احتج بالحديث هو ابن خروف (ت ٦٠٩ هـ)، بينما رأى أبو حيّان (ت ٧٤٥ هـ)، أن ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) ، هو أول من احتج به[١]. ومن خلال هاتين المسألتين : مسألة موقف النحاة من الاحتجاج وعلل هذا الموقف، وأوليّة الاحتجاج بالحديث في النحو والصرف أقامت الباحثة مفردات بحثها جميعاً.

وبعد أن أدارت الباحثة نقاشاً طويلاً حول مذاهب الاحتجاج، ومناقشات القدامى والمحدثين لأطروحتي ابن الضائع (ت ٦٨٦ هـ) ، وأبي حيّان (ت ٧٤٥ هـ) ، طرحت سؤالين أثارهما هذا النقاش :

١- هل احتج الأوائل بالحديث، ومتى كان ذلك؟ وهل صحّ ما نسبه أبو حيّان إلى النحاة الأوائل من أنهم لم يحتجوا به ؟

٢- هل يصح لنا بعد كل هذا ، الاحتجاج بالحديث أو لا يصح؟ وما شروط الحديث الذي يصح الاحتجاج به ؟ وحول هذين السؤالين عقدت الفصول : الثاني ، والثالث ، والرابع من الكتاب .

وجاء الفصل الثاني بعنوان: "نحاة ما قبل الاحتجاج"، وفيه أجرت الباحثة جرداً لكتب النحو التي تركها النحاة الأوائل منذ زمن الخليل (ت ١٧٥ هـ) ، وسيبويه (ت ١٨٠ هـ) ، لتعرف هل احتجوا بالحديث، وما مدى هذا الاحتجاج، واشتملت قائمة النحاة الذين درستهم على أربعة وعشرين نحوياً، عاشوا قبل السهيلي (ت ٥٨١هـ) ، وابن خروف (ت ٦٠٩ هـ) ، وابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) ، وهم من سمّوا بالنحاة المحتجين، الذين أرّخ بهم الباحثون القدماء ظاهرة الاحتجاج بالحديث، ورتّبتهم زمنياً ابتداءً بأبي عمرو بن العلاء (ت١٥٤هـ). ثم ختمت الباحثة الفصل بكشف تفصيلي للأحاديث التي احتج بها، وبلغ عددها سبعة وثمانين حديثا[٢] ،

(١) نفسه ، ص(٢٠- ٢٢) .

(٢) خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، ص ١٨٢.

وأوردت كشفاً آخر للأحاديث المروية عن آل البيت والصحابة، وبلغ عددها (٢٩) حديثا[١].

وعقدت الباحثة الفصل الثالث من الكتاب، وعنوانه: "النحاة المحتجون" لكي تستطيع تبيّن الفرق بين السهيلي (ت ٥٨١ هـ)، ومن جاء بعده من النحاة، والذين سبقوه منهم، وذلك بمحاولة استقراء ما احتجوا به من أحاديث لغرض صرفي أو نحوي، واقتصرت على النحاة المشهورين منهم، ممن ذكرهم السهيلي (ت ٥٨١ هـ) وابن الضائع (ت ٦٨٦ هـ)، وأبو حيّان (ت ٧٤٥ هـ)، والبغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، وختمت الفصل بأبي حيّان (ت ٧٤٥ هـ)، زعيم المانعين. وركّزت -كما أسلفنا- على سؤال أوّلية الاحتجاج بالحديث، وحجم هذا الاحتجاج، وطرائق الاحتجاج عندهم، ومسائل النحو والصرف التي جاءت هذه الأحاديث شواهد عليها.

وفي الفصل الرابع، الذي حمل عنوان: "أيصح الاحتجاج بالحديث" أوردت الباحثة مناقشات القدامى والمحدثين للعلل التي تقف وراء عدم الاحتجاج بالحديث أو محدوديته لدى النحاة القدماء، ووقفت مليّاً عند تعليلات محمد عيد[٢]، ومحمد ضاري حمّادي[٣] من المحدثين. ثم قررّت جواز الاحتجاج بالحديث الشريف في النحو والصرف، وفصّلت القول في شروط الحديث الذي يحتج به فيهما.

وأهم النتائج التي خلص إليها بحث الحديثي هي:

١- إنّ أوائل النحاة احتجوا بالحديث الشريف، وإن كان احتجاجهم به في النحو والصرف قليلاً.

٢- إن من جاء بعدهم من النحاة على اختلاف أمصارهم، بصريين كانوا أم

(١) نفسه، ص ١٨٧.

(٢) نفسه، ص ٤٠٢.

(٣) نفسه، ص ٤٠٥.

كوفيين أم بغداديين، تابعوهم في الاحتجاج به على قلّة أيضاً، وإن كان متأخروهم قد زادوا من عدد الأحاديث المحتج بها إلاّ أنّهم لم يتوسعوا فيها.

٣- إن نحاة الأندلس كالسهيلي (ت ٥٨١ هـ) ، وابن خروف (ت ٦٠٩ هـ) ، وابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) ومن جاء بعدهم من نحاة الأمصار الأخرى، قد توسّعوا في الاحتجاج به، واعتمدوه في وضع قواعد جديدة، أو استدراك على قواعد ما وضعه الأوائل.

٤- وجدت الباحثة أن أول من احتج به من الأوائل —وإن كان احتجاجه محدوداً- أبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ) ، شيخ الخليل (ت ١٧٥ هـ) ، وسيبويه (ت ١٨٠هـ) ، اللذين زادا عليه في الاحتجاج، واستمر الاحتجاج به في التوسّع والكثرة حتى زمن الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) وابن الشجري (ت٥٤٢ هـ) وابن الأنباري (ت ٣٢٨ هـ) ، حيث كثر عندهم الاحتجاج به، وإن لم يكن استقراءً لما فيه من قواعد وأساليب.

٥- إن سبب قول النحويين المتأخرين كابن الضائع (ت٦٨٦هـ) وأبي حيّان (ت٧٤٥ هـ) والبغدادي (ت١٠٩٣ هـ) أنّ السهيلي (ت٥٨١ هـ) أو ابن خروف (ت ٦٠٩ هـ) أو ابن مالك (ت٦٧٢ هـ) أول من احتج بالحديث، لا يريدون به الاحتجاج العارض على ما جاء من قواعد وضعها النحاة الأوائل مبنية على آيات القرآن الكريم وكلام العرب الفصحاء، فقد رأينا سابقيهم احتجوا بالحديث على هذا النحو، وإنما يريدون أنهم أول من قام باستقراء الأحاديث واستخلاص ما جاء فيها من قواعد جديدة، أثبتوها أو استدركوا بها على قواعد النحاة الأوائل مما ورد في أسلوب الأحاديث، ولم يرد مثله في آيات الكتاب العزيز، ولا فيما جمعه النحاة من كلام العرب الفصحاء الذين اعتمدوا عليه في بناء قواعدهم وأصوله.

٦- في عرضها لآراء القدامى والمحدثين وموقفهم من تعليلي ابن الضائع

(ت٦٨٦ هـ) وأبي حيّان (ت٧٤٥ هـ) لترك الأوائل الاحتجاج بالحديث، بيّنت الباحثة أن لا صحّة لهذين التعليلين، ولم يقل بهما أوائل النحاة، وعرضت لتعليلين جديدين جاء بهما المحدثون، الأوّل للدكتور محمد عيد، والتفسير الذي قدّمه هو التحرز الديني لدى أولئك النحاة. والثاني للدكتور محمد ضاري حمادي وهو سبب سياسي فكري، ويقصد به الجفوة والمفاصلة بين جماعة المحدّثين والمعتزلة ورغبة النحاة في الابتعاد عن هذه المعركة. ورجّحت الباحثة رأي الدكتور محمد ضاري حمّادي[1].

٧- احتج اللغويون بالحديث الشريف، وجعلوه مصدراً رئيساً من مصادر مادّتهم اللغوية خاصة في المعاجم، وليس الاحتجاج بالحديث في اللغة محلاً للمناقشة، وإنما محل المناقشة هو مسألة الاحتجاج بالحديث في النحو والصرف.

٨- أثبتت الباحثة أنّ أبا حيّان الأندلسي (ت٧٤٥ هـ) احتج بالحديث الشريف في صور متعددة، للتمثيل، والاستدلال، وبناء قواعد جديدة، ولإثبات استعمال جديد لأداة من الأدوات، أو استدراك على قاعدة وضعها السابقون. وبينت أن رفضه للاحتجاج بالحديث ليس مطلقاً، وإنما رفض الحديث الذي لم يثبت أنه مروي عن العرب الفصحاء، أو الذي روي بالمعنى، بل إنه يجيز الاحتجاج بكلام آل البيت والصحابة -رضي الله عنهم- وفق الشروط التي رآها في الحديث الشريف.

٩- أظهر البحث إجازة المحدثين الاحتجاج بالحديث في النحو والصرف، وفق شروط ذكر معظمها المتأخرون، كالشاطبي (ت٧٩٠ هـ) والبدر الدماميني (ت٨٢٨هـ)، وابن الطيب المغربي (ت١١٧٠هـ)، ورتبها الشيخ محمد الخضر حسين، ونظّمها وزاد عليها، وأقرّ معظمها مجمع اللغة العربية في القاهرة.

١٠- انتهت الباحثة إلى صحة الاحتجاج بالحديث وفق الشروط المتفق عليها في مجمع القاهرة، وبما ورد في الكتب المدوّنة في الصدر الأول، مما جاء في كتب الأدب

(١) خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، ص ٤٠٩.

والبلاغة وغيرها، محتجاً بلفظها لغرض أدبي أو بلاغي، مستخلصين منها القواعد، كما فعل السهيلي (ت٥٨١هـ) الذي استقرأ الحديث، واستخلص منه القواعد والأساليب الجديدة التي لم ترد في أسلوب كتاب الله أو كلام العرب، وفق شروط مقبولة عنده.

ويمكن هنا إبداء الملاحظات التالية حول المنهجية المتبعة في مناقشة مسألة الاحتجاج بالحديث الشريف:

١- أجابت الباحثة عن سؤال البحث الرئيس، وهو: هل يصح الاحتجاج بالحديث الشريف في النحو والصرف؟ وأجابت كذلك عن الأسئلة الفرعية المتصلة به بإسهاب واستفاضة، وهذه الأسئلة – كما نراها – هي:

- هل منع النحاة الأوائل الاحتجاج بالحديث الشريف في النحو والصرف، أم اقلّوا من الاحتجاج به فقط؟
- هل علّل المتأخرون صنيع النحاة القدماء؟ وبماذا عللّوه؟ هل كانت هذه العلل منطقية؟ وإذا لم تكن كذلك فما العلل الحقيقية؟
- ما موقف المحدثين من هذه القضية؟ وما موقف الباحثة من رؤيتهم حول الموضوع؟
- ما شروط الحديث الشريف الذي يحتج به في النحو والصرف، في ضوء ما طرحه القدامى والمحدثون؟

٢- تطوّعت الباحثة للإجابة عن أسئلة جانبية لا تشكل فرقاً كبيراً بالنسبة لقضية البحث الرئيسة، فقد أفاضت في الحديث عن سؤال أوّلية الاحتجاج بالحديث الشريف عند النحاة، وهل كان ذلك سيبويه (ت١٨٠ هـ)، أو السهيلي (ت٥٨١ هـ) أو ابن خروف (ت٦٠٩ هـ) أو ابن مالك (ت٦٧٢ هـ)، مع أن ذلك لا يشكل فرقاً كبيراً بالنسبة للقضية المركزية، وهي صحة الاحتجاج بالحديث. وكان يكفيها أن تثبت أن النحاة الأوائل احتجوا بالحديث، وإن كان على قلة. كما أسهبت في إثبات طبيعة

القضايا النحوية والصرفية التي جاءت تلك الأحاديث للاحتجاج عليها، مع أن ذلك لم يكن ضرورياً، وكان يكفيها أن تذكر مثالاً أو مثالين، وكان حسبها أن تثبت –ولو في حديث واحد فقط– أن هذه الأحاديث جاءت شواهد، ولم تكن مجرد أمثلة لتقوية صحة القاعدة النحوية أو الصرفية أو توضيحها.

كما اجتهدت الباحثة في إثبات أن الاحتجاج بالحديث في مجال اللغة والمعاجم كان شائعاً، وأنه ليس محل خلاف بين الدارسين[1]، وهو ليس محلاً للمناقشة، لكنه يعزّز الاستشهاد بالحديث في علمي النحو والصرف.

وقد احتل إثباتها للأحاديث الشريفة المحتج بها، عند كلّ نحوي، وطبيعة الاحتجاج بها حيزاً كبيراً من صلب البحث، مع أنها تشير إلى أن النتيجة ستكون ذاتها، بغض النظر عن عدد الأحاديث، تقول بعد استعراضها الطويل للأحاديث الواردة عند سيبويه (ت١٨٠ هـ) : " بعد هذا الذي عرضناه بتفصيل، وبغض النظر عن عدد الأحاديث التي احتج بها سيبويه (ت١٨٠ هـ) ، وعن نوع التقديم الذي قدم به لها، نستطيع أن نقول إن سيبويه (ت ١٨٠ هـ) وشيخه الخليل (ت١٧٥ هـ) وأبا عمرو بن العلاء (ت ١٥٤ هـ) ، قد احتجوا بالحديث في النحو والصرف"[2]. ثم تقول بعد ذلك : "ولو أننا تتبّعنا كتب النحو والصرف واللغة، لاستطعنا العثور على مواضع أخرى احتجّ فيها بالحديث بقيت خافية علينا، وإن الأيام لكفيلة بذلك"[3].

ونسأل نحن : إذا كان لا أهمية لعدد الأحاديث فلماذا يجهد الباحثون أنفسهم في تتبع هذه الأحاديث، طالما أنّ الاحتجاج بحديث واحد كافٍ لإثبات المسألة ؟ إن لهذه المسألة وجهاً آخر، وهو أن إحصاء الأحاديث السابقة المحتج بها، وتبويبها، وتفصيل مسائل

(١) خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، ص (٣٧- ٤٠).

(٢) نفسه، ص ٧٧.

(٣) نفسه، ص ٧٧.

النحو والصرف التي احتج بهذه الأحاديث فيها، ضروري ليبنى عليها في استكمالنا لهذا البناء الشامخ من الاحتجاج بحديث رسول الله، وتوظيفه في المسائل اللغوية والنحوية والصرفية المختلفة.

يضاف إلى ما سبق اجتهاد الباحثة في إثبات استشهاد النحاة بأقوال الصحابة وأهل البيت على أنها أحاديث، ومناقشة موضوعات هذه الأحاديث، ومن أول من احتج بها، بل أضافت ثبتاً لهذه الأحاديث، وأطالت في الحديث عنها لدى النحاة المتقدمين والمتأخرين. وهذه كلها أمثلة على قضايا جانبية لم تكن ذات أثر رئيس في القضية الأساسية للبحث.

٣- لم تفد الباحثة من كتاب الدكتور حسن الشاعر، ولم تشر إليه، مع أنه سبقها في الصدور، وربما لم يتح للباحثة الاطلاع عليه، وربما كانت قد أنهت بحثها قبله، لكن كتابه سبق إلى الصدور. وكان يمكن لو أنها اطلعت عليه أن تختصر في كثير من المسائل التي عالجها الدكتور الشاعر بصورة موّسعة، وخلص فيها إلى معظم النتائج التي توّصلت إليها الباحثة، فيما أفادت الباحثة إفادة كبيرة من بحث الدكتور محمود حسني مغالسة: "احتجاج النحويين بالحديث" الذي نشر في مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، فقد نقلت فقرات مطوّلة منه، ومع أنها اختلفت معه قليلاً في بعض التفاصيل، إلاّ أنها اعتمدت بياناته. ويحمد لها إشارتها إلى المصدر في كلّ مرّة، وهي المعروفة بالأمانة العلمية والاستقصاء.

٤- لم يكن من الضرورة إفراد نحاة ما قبل الاحتجاج ونحاة ما بعد الاحتجاج بفصلين مستقلين في الكتاب، بل كان من الممكن أخذ عينات دالة على احتجاج النحاة في مختلف العصور بالحديث الشريف، ابتداءً من سيبويه (ت١٨٠ هـ) ومن سبقه أو عاصره، وانتهاءً بابن مالك (ت ٦٧٢هـ) ومن تابعه؛ فإن الفصل الحاد بين الفريقين يعزز وجود جبهة معارضة شديدة بين النحاة ضد الاحتجاج بالحديث الشريف. لكن

خصيصة الاستقصاء الواسع عند الباحثة هي التي تقف خلف هذه المسألة.

٥- في البحث تكرار في بعض المواضع والموضوعات، مثل الحديث عن أقسام الحديث عند الشاطبي (ت ٧٩٠هـ)، ومثل النصوص التي أوردها أبو حيّان (ت ٧٤٥هـ)، في حق ابن مالك (ت٦٧٢هـ)، ومقولات ابن الضائع (ت ٦٨٦هـ) وأبي حيّان (ت ٧٤٥هـ)، وأن النحاة الأوائل احتجوا بالحديث ولم يقولوا بمنعه أبداً، تكرر ذلك في مواضع مختلفة، ومنه أيضاً حديث عبد الفتاح شلبي حول مكان أبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) في أولية الاحتجاج[١]، وغيرها. كما أن هناك استطراداً في بعض المسائل التي لا شأن لها بالموضوع الرئيس، مثل الحديث عن كتاب "أصول النحو" لابن السرّاج (ت ٣١٦هـ)، وطبيعة محتواه[٢]، ومن مثل الحديث عن الرمّاني (ت ٣٨٤هـ) وتآليفه، وطريقته في التأليف[٣]، والاستطراد المتعلق بالسهيلي (ت ٥٨١هـ)[٤].

٦- يلاحظ أن الباحثة تعتمد على النقد الداخلي لمادة الحديث والموازنة بين رواياته، وتشير إلى موضع الاستشهاد، وهذا يدخل ضمن دراسة الحديث دراية، ويحمد هنا للباحثة الوقوف على موضع الاحتجاج في الحديث، وملاحظة أن اختلاف الرواية يؤثر على موضع الاستشهاد أو لا يؤثر، ويعد ذلك مسألة مهمة في هذا الموضوع. في حين أن الباحثة لم تقف عند دراسة الحديث رواية، أي دراسة سلسلة السند، إلاّ قليلاً، معتمدة على تخريج الأحاديث عند الباحثين الآخرين، لكنها أفردت حيزاً كبيراً لشروط الحديث المحتج به عند النحاة.

---

(١) خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، انظر الصفحات: ١٢، ٤٢، ٧٩، ٣١، ٣٢، ١٤٩.

(٢) نفسه، ص ٩٨.

(٣) نفسه، ص ١٣٥.

(٤) نفسه، ص ١٩٣.

٧- اعتمدت الباحثة في استقصائها للأحاديث، والإحصاءات المتعلقة بعددها، وتعيين موقف النحاة القدامى من الاحتجاج بالحديث الشريف على ما نقله الباحثون الآخرون أو أوردوه، ولم تقم هي بالاستقصاء، فقد اعتمدت مثلاً على عثمان فكي في كتابه "الاستشهاد بالنحو العربي" ، ولم يكن ذلك مباشرة، بل نقلاً عن الدكتور محمود حسني مغالسة في بحثه الذي سبق أن أشرنا إليه[١]. ونقلت عن الأستاذ أحمد راتب النفاخ في "فهرس شواهد سيبويه"[٢]. وعن محققي الكتب المختلفة، ولم تستدرك إلاّ القليل على جهدهم.

إن هذا الجهد من الباحثين المختلفين في استقصاء الأحاديث المحتج بها، ومواضعها، لجدير بالجمع في صعيد واحد في مدوّنة أو قرصٍ حاسوبي لتصبح مرجعاً لكل الباحثين اللاحقين. وقد وجدنا أن كل باحث تناول المسألة اجتهد في استقراء عدد من هذه الأحاديث وجمعها معاً ، مما سيجعل من مهمة أي باحث لاحق أكثر سهولة. ومن ذلك جهد الدكتورة سهير خليفة في دراستها للقضايا النحوية لشواهد الحديث الشريف في كتاب (مغني اللبيب)[٣]. ومن جانب آخر فإن علينا جمع الجهود البحثية التي تناولت موقف النحاة القدامى من الحديث الشريف بالطريقة نفسها ، في مدونة أو قرص حاسوبي ؛ فهي جهود عميقة تستحق الوقوف تعميماً للفائدة ، ومنعاً للتكرار وإعادة البحث من جديد . ومن هذه الدراسات جهد الدكتور أحمد مكي الأنصاري في الحديث عن موقف الفراء (ت ٢٠٧ هـ)[٤] ، وجهد الدكتور عبد الحسين الفتلي في

---

(١) خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، ص ٥٦.

(٢) نفسه ، ص ٥٧.

(٣) انظر: سهير محمد خليفة، قضايا الاستشهاد بالحديث في النحو وشواهده في المغني، مطبعة السعادة، ط١ القاهرة، ١٩٨٢.

(٤) أحمد مكي الأنصاري، أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، القاهرة، ١٩٦٤.

الإبانة عن موقف ابن السرّاج (ت ٣١٦هـ)[١] ، وجهد الدكتور مازن المبارك في بحثه عن الزجاجي (ت ٣٣٧هـ)[٢] ، وجهد الدكتور عبد الله الجبوري في إظهار موقف ابن درستويه (ت٣٤٧هـ)[٣] ، وجهد عبد الفتاح شلبي في بحثه عن أبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)[٤] ، وجهد طارق عبد عون في دراسته عن ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)[٥] وجهد هلال ناجي في دراسته عن ابن فارس (ت ٣٩٥هـ)[٦] ، وجهد خالد الهلالي في الحديث عن ابن بابشاذ (ت٤٦٩هـ)[٧] ، وجهد فاضل السامرائي في دراسته عن الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)[٨] ، وجهد عبد المنعم أحمد في دراسته عن ابن الشجري (ت ٥٤٢هـ)[٩] ، وغيرهم.

٨- وجدنا اختلافاً في عدد الأحاديث التي ذكر أنها موجودة في كتاب سيبويه ، ففيما أحصى عثمان فكي ثلاثة أحاديث في الكتاب ، نجد أن أحمد راتب النفاخ أحصى خمسة منها في الكتاب نفسه ، كما أحصى الدكتور محمود حسني أربعة أحاديث ، أما الدكتورة الحديثي فقد أوصلتها إلى اثني عشر حديثاً ، وهذا تباين كبير في الأرقام ،

---

(١) ابن السراج (أبو بكر بن السراج البغدادي)، الأصول في النحو ، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي ، مطبعة النعمان ، النجف ، ١٩٧٣.

(٢) الزجاجي(أبو القاسم)، الإيضاح في علل النحو ، تحقيق د. مازن المبارك ، دار العروبة ، القاهرة ، ١٩٥٩ .

(٣) عبد الله الجبوري ، ابن درستويه ، مطبعة العاني ، بغداد ، ط١ ، ١٩٧٤.

(٤) عبد الفتاح شلبي ، أبو علي الفارسي ، القاهرة ، ١٩٥٨.

(٥) طارق عبد عون الجنابي ، ابن الحاجب النحوي: آراؤه ومذهبه ، بغداد ، ١٩٧٤ .

(٦) ابن فارس (أبو الحسين أحمد)، متخير الألفاظ، تحقيق هلال ناجي ، مطبعة المعارف ، بغداد ، ط١ ، ١٩٧٠.

(٧) ابن بابشاذ (طاهر ابن أحمد)، شرح المقدمة المحسبة ، تحقيق الدكتور خالد الهلالي ، ط١ ،الكويت ، ١٩٧٦ .

(٨) فاضل السامرائي ، الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ، ١٩٧١.

(٩) عبد المنعم أحمد التكريتي ، ابن الشجري ومنهجه في النحو ، مطبعة الجامعة ، بغداد ، ط١ ، ١٩٧٥ .

وبعض ما أوردته على أنه حديث أنكره الباحثون، وذكرت الباحثة ذلك[1] مما يفتح باب السؤال واسعاً عن منهجية استخراج الأحاديث في المصادر المختلفة، وضوابط اعتبار نص ما حديثاً وهو ما يجب أن يكون محل اتفاق.

٩- يوصف تناول البحث لموقف النحاة القدامى من الحديث الشريف بأنه تناول مجتزأ وينقصه الشمول في كثير من المواضع، ويتجلى ذلك في المظاهر التالية :

أ- الاعتماد على أقوال بعينها للباحثين السابقين حول النحوي موضع الدرس، وإغفال أقوال أخرى قد تحمل فكرة مختلفة.

ب- في بعض المواضع كانت الباحثة تتخير نماذج من الحديث المحتج به، وفي مواضع أخرى كانت تستقري كل النماذج، وكان عليها أن تتّبع منهجاً واحداً في هذا الأمر. فعملها لا يقوم على الاستقراء الدقيق لكل الأحاديث المحتج بها عند كل نحوي، ومن ذلك صنيعها مع ابن خروف (ت ٦٠٩هـ)، فبعد أن أوردت بعض الأحاديث التي احتج بها قالت : "هذه هي الأحاديث التي استطعت العثور عليها في الجزء الذي بين يدي من مخطوطة..."[2]. وهذا الاستقراء الناقص في بعض المواضع قد يترتب عليه نتائج مغايرة لقول الباحثة مثلاً : "ولا أدري علة لقول ابن الضائع (ت ٦٨٦هـ) فيه : " ابن خروف يستشهد بالحديث كثيراً، فأين هذه الكثرة ؟ وأين هي القواعد التي استدركها على النحاة الأوائل ولامه عليها"[3]، مع أنها قالت إنها لم تعد إلا لمخطوطة كتاب واحد من كتب ابن خروف (ت ٦٠٩هـ) ووصفت نسخة المخطوطة التي عادت إليها برداءة الخط وسوء التصوير، وقالت إنها ستعدها مثلاً لاحتجاجه بالحديث، وتضيف قائلة : " وإن كنت لن أستطيع تحديد موقفه

(١) خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، ص ٥٢.

(٢) نفسه، ص ٢١٧.

(٣) نفسه، ٢١٢.

الصحيح منه"[1]، تقصد من الحديث. إن هذه الرؤى لا تستقيم معاً. إن أمانة الباحثة العلمية تجلت تجلياً كبيراً في هذه المواضع، لكن العودة إلى كتاب واحد للنحوي قد لا تكفي لإصدار حكم في المسألة، ولا يعطي سوى جزء من الصورة، وليس الصورة كلها. وقد صرّحت هي بأن استقراءها ناقص في هذا الأمر، وأن أحكامها مبنيّة على ما تيسّر لها من كتب النحاة القدامى، حتى لو كان بعض هذ الكتب بعيد الصلة عن الموضوع، أو ليس له علاقة مباشرة بالموضوع. فمثلاً في حديثها عن الزجاج (ت ٣١١هـ) اعتمدت على كتابه "ما ينصرف وما لا ينصرف" فقط[2]، ولم تستقرِ آراءه في كتبه الأخرى، وفي حديثها عن ابن الأنباري (ت ٣٢٨هـ) اعتمدت على كتابه "المذكّر والمؤنث"، وهو كتاب لغة أقرب منه أن يكون كتاباً في النحو والصرف، وتقول عن هذا "ولّما لم أجد سوى هذا الكتاب فقد اطلعت عليه، ووجدته يحتج فيه بالحديث كثيراً"[3]. مع أن الاحتجاج بالحديث في اللغة ليس محل بحث كما قررت هي نفسها. ومن ذلك أيضاً اعتمادها على كتاب (اللامات) في حديثها عن الزجاجي (ت ٣٣٧هـ)[4]، واعتمادها على كتابي (القطع والائتناف) و(إعراب القرآن) في حديثها عن ابن النحاس (ت٣٣٨هـ)[5]، وتقول في مقدمة حديثها عن ابن النحاس (ت ٣٣٨هـ) : " لابن النحاس كتابان بين يدي هما....)[6] وفيما يتعلق بابن درستوريه (ت ٣٤٧هـ) فلم تعد إلا لكتاب

(١)خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ، ٢١٣.

(٢) نفسه ، ص ٩٨.

(٣) نفسه ، ص ١٠٩ .

(٤) نفسه ، ص١١٣.

(٥) نفسه ، ص ١١٤.

(٦) نفسه ، ص ١١٤.

(الفصيح)[1]، واعتمدت على كتابين فقط لابن خالويه (ت ٣٧٠هـ) هما: (الحجة في القراءات) و(إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم)[2]. وفي حديثها عن العسكري (ت ٣٨٢هـ) اعتمدت كتاب (شرح ما يقع فيه التصحيف)[3]، مع أن موضوعه ليس في النحو والصرف. وفي حديثها عن مكي بن أبي طالب القيسي (ت٣٤٧ هـ) اعتمدت كتاب (مشكل إعراب القرآن)[4] فقط، ومرّة أخرى تقول: " احتج مكي بن أبي طالب بالحديث في مسائل نحوية في كتابه الذي بين يدي"[5]. وعندما تحدثت عن ابن بابشاذ (ت ٤٦٩هـ) قالت: " وقد احتج ابن بابشاذ (ت ٤٦٩هـ) في كتابه الذي بين يدي وهو "شرح المقدمة المحسبة بالشعر والقرآن والحديث "[6]. وفي حديثها عن أبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ) اعتمدت كتابه (الإنصاف) فقط[7]، وفي حديثها عن السهيلي (ت ٥٨١هـ) لم تعد إلا لكتاب (الأمالي) تقول: " ولما كان كتاب الأمالي بين يدي، فقد عدت إليه، أستوحيه الأحاديث التي جاءت في موضع احتجاج نحوي أو صرفي"[8]. وفي حديثها عن ابن خروف الأندلسي (ت٦٠٩هـ) قالت: " ولما لم يكن بين يدي من مؤلفات ابن خروف غير نسخة مخطوطة لجزء من شرحه على كتاب سيبويه المسمى "تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب"[9]. ومن ذلك اعتمادها على كتابين فقط لابن

(١) نفسه، ص ١٢٤.
(٢) نفسه، ص ١٢٨.
(٣) نفسه، ص ١٣٤.
(٤) نفسه، ص ١٥٠.
(٥) نفسه، ص ١٥٠.
(٦) خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف. ص١٥٤.
(٧) نفسه، ص ١٦٩.
(٨) نفسه، ص ١٩٣.
(٩) نفسه، ص ٢١٢

عصفور(ت ٦٦٩هـ) ، تقول: "بين يدي من كتب ابن عصفور كتابان هما (الممتع في التصريف) و(المقرّب)"[١].

ولم تستقر الأحاديث كلها في هذه الكتب التي أشرنا إليها، ففي حديثها عن ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) مثلاً أوردت نماذج على أنواع الحديث المحتج به عنده في شرح المفصل[٢]. ومن ذلك ما ذكرته من أنها اطلعت على أكثر من مائة صفحة من أمالي ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) على القرآن الكريم، "وما مر بها حديث فيها"[٣]. فهل يكفي تصفّح مائة صفحة من كتاب واحد للنحوي، للوصول إلى نتائج دقيقة وواضحة حول موقفه من الحديث الشريف؟ وتعترف هي بهذا القصور، تقول بعد حديثها عن ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) : "مع علمي بأنه قد يوجد في كتبه المخطوطة أو المطبوعة التي لم تصل إلي أحاديث أخرى احتج بها في مواطن غير هذه، فإن هذا ينطبق أيضاً على أغلب النحاة الذين ذكرتهم وحصلت لبعضهم الآخر على كتابين أو ثلاثة"[٤]. ولربما كان مردّ ذلك عدم توافر هذه الكتب محققه في ذلك الوقت، فقد وضعت الباحثة دراستها قبل ربع قرن من الزمان.

وقد أحسّت هي بهذا القصور، فنبّهت إليه بقولها: " وأود أن أنبه إلى أنني لم أستطع الاطلاع على كل الكتب التي طبعت لهؤلاء النحاة، لأنني حصلت على بعضها ولم أر البعض الآخر، واعتمدت في الأحاديث المنسوب الاحتجاج بها إلى بعضهم، على الدراسات التي كتبت عنهم، لأنني لم أطلع على كتبهم، كأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) وابن الشجري (ت ٥٤٢هـ) ، والأخفش (ت ٢١١هـ)، ولم يكن لهم

(١) نفسه ، ص ٢٣٨.

(٢) نفسه ، ص ٢١٦.

(٣) نفسه ، ص ٢٣٣.

(٤) نفسه، ص ٢٣٣.

كتاب مطبوع ولا مخطوط كأبي عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ) ، إلاّ أنني مع هذا استطعت أن أستخلص أن ما قاله القدماء من أن السهيلي (ت ٥٨١هـ) أو ابن خروف (ت ٦٠٩هـ) ، أو ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) أوّل من احتج بالحديث النبوي قول مردود، بما جاء في الدراسات الحديثة عن الزمخشري (ت٥٣٨ هـ) وأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) وأبي زكريا الفرّاء (ت ٢٠٧هـ)، وبما أثبتّه هنا من احتجاج هؤلاء الذين ذكرتهم به"[١].

١٠- ربما يحتاج حديث الباحثة عن موقف أبي حيّان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) من الحديث الشريف إلى إيضاح ، فبعد أن ذكرت أنها عادت إلى كتابيه : "منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك" و"ارتشاف الضرب من لسان العرب" واستخلصت الأحاديث التي وردت فيهما تقول : " ووجدت أن أبا حيّان (ت ٧٤٥هـ) لم يكن هو المحتج بها في جميع المواضع وإنما جاء الاحتجاج بها على ثلاث صور.."[٢]. ثم تذكر الأحاديث التي احتج بها أبو حيّان (ت ٧٤٥ هـ) نفسه سواء أكان لمجرد التمثيل، أم بنى عليها قاعدة أو حكماً جديداً، وتذكر هذه المرّة أن أبا حيّان (ت ٧٤٥ هـ) كان يحتج بالحديث وفق نظرة معيّنة، وشروط خاصة[٣]. وربما قصدت الباحثة أن أبا حيان مرّ بمرحلتين في موقفه من الحديث. وقد أشار الدكتور قباوة إلى هذا الأمر فذكر أن أبا حيّان (ت ٧٤٥هـ) وقف موقفاً متشدداً في البداية، ثم عاد وغيّر رأيه ونظرته حين تبيّن له الأمر واحتج بالحديث[٤]، فهما مرحلتان في حياة أبي حيّان وليست مرحلة واحدة.

---

(١) خديجة الحديثي ، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث ، ص ١٨١ .

(٢) نفسه، ص ٣١٩.

(٣) نفسه، ص ٣٦٤.

(٤) فخر الدين قباوة ، تاريخ الاحتجاج النحوي بالحديث الشريف : بحث وثائقي للتأصيل ، دار الملتقى ، حلب / سوريا ، ط١ ، ٢٠٠٤ ، ص ٣٢٢.

١١- في تحليلها لآراء الباحثين المحدثين حول الأسباب الحقيقية وراء قلّة احتجاج النحاة القدماء بالحديث الشريف، استعرضت الباحثة آراء عدد لا بأس به من الباحثين المحدثين، ولكن وقوفها الأطول كان عند الدكتور محمد عيد والدكتور محمد ضاري حمادي. وقد علّل محمد عيد هذا الإقلال بالتحرز الديني عند النحاة القدماء، وأضاف إلى إقلال النحاة من الاستشهاد بالحديث إقلالهم من الاستشهاد بالقرآن الكريم موازنة بالشواهد الشعرية. وتصدّت الدكتورة الحديثي لتنفي مسألة قلة الاحتجاج بالقرآن، وأفردت لذلك حيزاً لا بأس به، ثم تصف هذا التعليل بأنه واه ولا سند له من الصحة[١]. مع أن من الثابت أن احتجاج النحاة بالشواهد الشعرية احتل المكان الأوّل على حساب مصادر الاحتجاج الأخرى. وقد أشار الدكتور حسن الشاعر في بحثه إلى هذه المصادر، بل أثبت بالإحصاءات أن نسبة شواهد القرآن والحديث تعدّ قليلة جداً موازنة بالشواهد الشعرية[٢]، وعلّل محمد ضاري حمادي هذا الأمر، بوجود سبب فكري مذهبي سياسي، تجلّى بما نشأ من خلاف بين المعتزلة وأصحاب المنهج الفلسفي المعتمد على المنطق الذي استهوى علماء العربية في البصرة، وبين المنهج النقلي الذي يمثله المحدّثون، مع ظهور من ينكر حجيّة السنة مصدراً من مصادر التشريع، مما لم يرد بطريقة التواتر وإنما كان من الآحاد، وانعكاس ذلك على النحو والنحاة.

وقد أيّدت الحديثي موقف محمد ضاري حمادي، ووصفته بأنه أكثر منطقية من تعليل محمد عيد[٣]. وأرى أن هذا الرأي يحتاج إلى دليل، فلم يذكر النحاة سبباً واحداً لإقلالهم من الاحتجاج بالحديث، وليس لدينا نص واحد يذكر شيئاً من أن النحاة البصريين اتخذوا موقفاً سلبياً من المحدّثين، وأن ذلك انعكس على الاحتجاج بالحديث

(١) خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث، ص ٤٠٤.

(٢) حسن الشاعر، النحاة والحديث النبوي، ص ٩٤.

(٣) خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث، ص ٤١١.

الشريف وأرى أن مسألة التحرز الديني عند النحاة منطقية وجوهرية، ولا تحتاج إلى نصوص تقويها أو تثبتها، واستبعد الدكتور قباوة كذلك أن يكون الخلاف المذهبي وراء الإقلال من الاحتجاج بالحديث، وذكر أن بعض من كانت لهم مذاهب من النحاة من المعتزلة وغيرهم احتجوا بالحديث[1]. ونرى أن تعليلات الدكتور محمود حسني مغالسة، الذي ذكر ثلاثة أشياء يحتمل أن تكون هي السبب في سكوت الأوائل عن التصريح بموقفهم من الحديث الشريف تعد منطقية، وهذه التعليلات هي :

١- أن النبي- صلى الله عليه وسلم- قال قولته المشهورة : "أنا أفصح العرب، بيد أني من قريش" *. فلم تترك هذه المقولة مجالاً لأحد في المناقشة، وكأنها تجعل الاحتجاج بالحديث مسلماً به، كما هو الأمر في الاحتجاج بالقرآن الكريم.

٢- إن الوضع في الحديث كثر وتزايد، بحيث صعب على هؤلاء النحاة الأوائل الذين كانوا يتحرّون الدقة ويتشددّون التشدّد كله، أن يميّزوا بين ما هو للرسول (صلى الله عليه وسلم) وما ليس له.

٣- إن الحديث روي بعضه بالمعنى فاشتمل على لفظ غير لفظ النبي، وإعراب غير إعرابه، وتصريف في اللفظ غير تصريفه، الأمر الذي جعل هؤلاء يتحرجون من البت في هذه القضية[2].

---

(١) فخر الدين قباوة، تاريخ الاحتجاج النحوي بالحديث الشريف، ص ٣٣٩.

* لم أجد هذا الحديث في أي من كتب الحديث الصحيح، وقال عنه ابن كثير: "وأما حديث" أنا أفصح من نطق بالضاد" فلا أصل له والله أعلم". انظر: ابن كثير (الحافظ عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن كثير الفرشي الدمشقي (ت ٧٤٧هـ)، تفسير القرآن العظيم، تقديم عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة دار الفيحاء، دمشق، ومكتبة دار السلام، الرياض، ط٢، ١٩٩٨، جـ١ ص ٥٤.

(٢) محمود حسني مغالسة، احتجاج النحويين بالحديث، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، السنة الثانية / ١٩٧٩، العدد المزدوج (٣ و ٤)، ص ٤٢.

ونضيف إليه أنّ كتب الحديث لم تكن مبذولة ومتوافرة بعد، حين وضع أوائل النحاة مؤلفاتهم، فمدوّنات الحديث لم تستو على سوقها إلاّ في القرن الثالث الهجري. ومعلوم أن كتاب سيبويه وضع قبل (١٨٠هـ) فلما لم تكن كتب الحديث مبذولة متوافرة. كان ذلك سبباً إضافياً للتحرز من الاستشهاد بالحديث، ثم "كان هذا المسلك الأول الذي سلكه شيخ النحاة قانوناً مطرداً نفذه النحاة من بعده من غير مناقشة ولا نظر"[1]، كما نقلت الحديثي عن أحد الدارسين، ولم ينظروا إلى تغيّر الوضع مع ظهور كتب الصحاح والمسانيد، وهذا يؤيده كل من الدكتور حسن الشاعر و الدكتور قباوة.

١٢- أوردت الباحثة في الفصل الأول من كتابها رأي القدامى في مواصفات الحديث الذي يصح الاحتجاج به، ثم أعادت هذه المقولات في الفصل الرابع، وأضافت إليه آراء المحدثين، وعلى رأسها المواصفات التي وردت في بحث الشيخ محمد الخضر حسين وأقرها مجمع القاهرة. وأرى أن المحدثين لم يأتوا بجديد، وكل ما ورد عندهم ذكره القدامى وعلى رأسهم الشاطبي (ت ٧٩٠هـ) والدماميني (ت ٨٢٨هـ)، وابن الطيب المغربي (ت ١١٧٠هـ)، والبغدادي (ت ١٠٩٣هـ) صاحب الخزانة، ولم يتركوا في هذا المجال زيادة لمستزيد.

لكنّ الباحثة لم تستعن كثيراً برأي علماء الحديث في هذه المسألة، ولم أجد عندها سوى إشارات قليلة من مقدمة ابن الصلاح في علم الحديث، وأرى أن علماء الحديث وعلماء الأصول المحدثين يطلب منهم إبداء رأيهم في هذه المسألة، لا سيما أن الحديث هو المصدر الثاني للتشريع الإسلامي، والنحو والصرف لا يدرس لذاته، بل إن أبرز ثماره الوقوف على أسرار كتاب الله عز وجل، والحديث الشريف مفتاح من مفاتيح فهم هذا الكتاب.

ثم إن الشروط الواجب توافرها في الحديث المحتج به في النحو والصرف، وذكرتها

(١) خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث، ص ٥١.

الباحثة[1]، لا يمكن أن تكون محل خلاف بين اثنين، فمن يمكن أن يناقش في جوامع الكلم؟ أو الأحاديث المتواترة المشهورة؟ وكيف يمكن أن تكون جوامع الكلم محل نقاش في الوقت الذي نرى النحاة فيه " يستشهدون بكلام أجلاف العرب وسفهائهم الذين يبولون على أعقابهم، وأشعارهم التي فيها الفحش والخنا، ويتركون الأحاديث الصحيحة "؟ ، كما يقول الشاطبي[2] (ت ٧٩٠هـ) . ونشير إلى أنه في الوقت الذي توقفت فيه الباحثة عند كثير من النصوص لأبي حيّان (ت ٧٤٥هـ) وابن الضائع (ت ٦٨٦هـ)، والدماميني (ت ٨٢٨هـ)، وغيرهم وقوفاً محموداً، فإنها لم تقف كثيراً عند مقولة الشاطبي (ت٧٩٠هـ) هذه، مع أنها مفتاح مهم من مفاتيح المسألة.

١٣- لم تناقش الباحثة مسألة تعدد روايات الشواهد الشعرية، وهي أمر ثابت في مقابل القول برواية الأحاديث بالمعنى، فلماذا لم يحجم النحاة عن الاحتجاج بالشاهد الشعري في حالة تعدد رواياته؟ بل واختلاف وجه الاستشهاد بين رواية وأخرى؟ يضاف إليه أن الشعر ليس هو اللغة التواصلية للناس، في الوقت الذي يمثل فيه الحديث نثر الفصحى في تلك الفترة، وحاجة الناس إلى هذا الحديث في فهم أمور دينهم، والنحو والصرف مدخلان مهمان في هذا الفهم.

١٤- لم تصنف الباحثة السيوطي (ت ٩١١هـ) مع المانعين أو المجوزين أو المتوسطين، بل ذكرت أن موقفه تردد بين المانعين والمتوسطين[3]، في الوقت الذي صنفه الشاعر مع المانعين[4]، وكذلك قباوة[5]. علماً بأن الباحثين الثلاثة اعتمدوا في تصنيفهم

---

(١) نفسه، ص ٤١٧.

(٢) البغدادي، خزانة الأدب، ج١، ص ٥.

(٣) خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث، ص ٢٦.

(٤) حسن الشاعر، النحاة والحديث النبوي، ص ٤٩.

(٥) فخر الدين قباوة، تاريخ الاحتجاج النحوي بالحديث الشريف، ص ١٩٠.

على النصوص ذاتها، وهذا يبيح طرح السؤال التالي : إذا كانت النصوص سمحت بهذه النتائج المتباينة، أفلا يصبح مشروعاً إعادة قراءتها مرّة أخرى ؟ وذلك في هذه المسألة، وفي غيرها من المسائل المتصلة بالموضوع، ألا يحتمل أن النصوص التي تركها أبو حيّان (ت ٧٤٥هـ) قرئت على غير وجهها؟ خاصة أننا رأيناه يحتج بالحديث في عدد من كتبه.

١٥- دخلت الباحثة في نقاشات مستفيضة مع الباحثين الذين تناولوا الموضوع، وردّت بعض ما توصلوا إليه. ومن ذلك مناقشتها لمهدي المخزومي[١]، وعبد المنعم أحمد[٢]، وسعيد الأفغاني[٣]، وعبد الفتاح شلبي[٤]، ومحمود حسني[٥]، وعبد الحسين الفتلي[٦]، وخالد الهلالي[٧]، وموسى بناي العليلي[٨]، ومحمد عيد[٩]، وعبد الله الجبوري[١٠]، وفاضل السامرائي[١١]، وغيرهم.

ولأن البحث مخصص للحديث عن المنهج فسنورد مثالاً واحداً على هذا الأمر ونناقشه، وهو ردّها على فاضل السامرائي الذي عدّ ابن الأنباري (٣٢٨هـ) من المحتجين، مع أنه لم يحتج بالحديث في النحو إلا في مواضع معدودة، وجاء احتجاجه في

(١) خديجة الحديثي ، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث ، ص ٣٥.

(٢) نفسه ، ص ٣٦و١٦٩.

(٣) نفسه ، ص ٣٧.

(٤) نفسه ، ص ٤٢ ، ١٣٣.

(٥) نفسه ، ص ٥٩.

(٦) نفسه ، ص ١٠١.

(٧) نفسه ، ص ١٥٤.

(٨) نفسه ، ص ٢٣٢.

(٩) نفسه ، ص ٤٠٣.

(١٠) نفسه ، ص ١١٦.

(١١) نفسه ، ص ٤١.

اللغة وهو ليس محل خلاف. وعد الزمخشري (ت٥٣٨هـ) من المحتجين أيضاً مع أن المواطن التي احتج بها أقل مما احتج به ابن جني (ت ٣٩٢هـ) فيها بكثير، في حين لا يجعل ابن جني من المحتجين مع كثرة ما احتج به نسبياً، ورأت أن قول السامرائي: "والحقيقة أن ظاهرة الاحتجاج بالحديث أقدم من ابن خروف فقد احتج به أبو علي الفارسي المتوفى سنة (٣٧٧هـ)" ، يعد من قبيل الاضطراب[1]. وأظن أن اعتراضها على السامرائي ليس مسوّغاً؛ فهي نفسها قد وضعت الزمخشري، وابن الأنباري في عداد النحاة المحتجين وأوردت نماذج من احتجاجهم[2]. وربما كان هذا المثال كافياً لنقول إن على المشتغلين في هذه المسألة توحيد الأسس والاعتبارات التي يعد النحوي بموجبها محتجاً بالحديث أو غير محتج.

وبعد، فنستطيع أن نقرر أن الباحثة الحديثي قد عبرت طريقاً طويلاً لتصل إلى نتيجة أو نتائج، كان يمكنها أن تصل إليها عبر طريق أقصر، وأنها قد فرّعت موضوعاتها باتجاه مفردات غير ضرورية، ثم إن بعض نتائجها بنيت على استقراء ناقص مجزوء، ومن ثم فإن المنهج الذي اتبعته لا يؤدي بالضرورة إلى النتائج التي خلصت إليها، وإن كنا نتفق معها في بعض هذه النتائج.

ج- دراسة الدكتور فخر الدين قباوة :

عنوان هذه الدراسة "تاريخ الاحتجاج النحوي بالحديث الشريف: "بحث وثائقي للتأصيل" وصدرت عن دار الملتقى /حلب عام ٢٠٠٤، ويقع الكتاب في (٣٦٦) صفحة من القطع الكبير. وقد جاء الكتاب في مقدمة وتمهيد وثلاثة أبواب، وتحدث الكاتب في المقدمة عن تاريخ علاقته بهذا الموضوع، وما ساد ميدان البحث العلمي من تخبط حوله، ودوافعه للكتابة فيه، ويقول في ذلك: " لذا رأيت من واجبي أن أضع حلاً

(١) نفسه، ص ٤١.

(٢) نفسه، ص ٤٢.

لهذه المشكلة المستعصية، فأبحث في جذورها ومنابتها، واستطالاتها، وثمارها الفجّة، لوصف ما بنيت عليه من الأوهام، ..... إنه ليس دفاعاً عن السنّة النبوية المشرّفة، فهي لا تحتاج إلى دفاع، بل بحثاً موضوعياً لهذه القضية المعضلة من جذورها التاريخية، وما رافقها من بيئات ثقافية مختلفة، ومنازع عاطفية شخصية، .....غايته تخليص القضية من شوائب السطحية، ومرتكزات العواطف والخيال، لتوضع في منظور الدرس العلمي، ويوصل بها إلى شاطئ الأمان"[1].

وقد اشتمل التمهيد على تعريف الاحتجاج عموماً، وتاريخه، وأساليب الاحتجاج الإسلامي عامّة، والنحاة خاصة، وموقفهم من الشعر والنثر في تاريخ الرواية والجمع، وجاء الباب الأول بعنوان: " الحديث الشريف والنحو" ووقع في فصلين: الأول بعنوان: "القيمة النحوية للحديث الشريف"، وتناول فصاحة النبي (صلى الله عليه وسلم) التي تقررت عبر أطر ثلاثة: الاصطفاء الرباني، والعناية الربانية، وشهادات قاطعة حول فصاحة النبي عليه السلام. وتناول كذلك العرض الموثق لتدوين الحديث في عهد النبوّة، وفي منتصف القرن الأول ثم الوصول إلى التدوين الكامل للحديث عبر المسانيد والمصنفات، والأسفار الجامعة، والسنن والمستدركات، وغيرها، وحديث عن القيمة النحوية للكتب الستة.

والثاني: وعنوانه : " بين علمي النحو والحديث " وأراد الباحث منه بيان ما كان بين النحو والحديث من صلات ثقافية، وعرض فيه تاريخ البحث النحوي والرواية الحديثية، وثقافة أصحاب كل منهما، والعلوم التي يتقنونها، مع نماذج شخصية تمثل ذلك، وقد تحصّل عن هذا كله قنوات علمية مشتركة بينهما.

وجاء الباب الثاني من البحث بعنوان : تاريخ مشكلة الاحتجاج. ووقع في فصلين : الأول بعنوان : " احتجاج النحاة بالحديث " وجاء في مفردات أربعة : بوادر الدراسات

(١) فخر الدين قباوة، تاريخ الاحتجاج النحوي بالحديث الشريف، ص ٦.

النحوية، وقدماء النحاة، والنحاة المتأخرون، وابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) ومن بعده.

والثاني حمل عنوان : " الخلاف بين المحدّثين والنحاة " وتناول فيه الباحث البذور الأولى للخلاف، ثم استعرض فيه الشبهات التي أثارها البطليوسي (ت ٤٢١ هـ) ومن بعده ابن الضائع (ت٦٨٦ هـ)، وتابعهما عليها أبو حيّان (ت ٧٤٥ هـ) والسيوطي (ت ٩١١ هـ)، ومعارضات الشاطبي (ت٧٩٠ هـ) والدماميني (ت٨٢٨ هـ) والبغدادي (ت١٠٩٣ هـ)، ثم تقرير للاحتجاج بالحديث الشريف.

أما الباب الثالث فحمل عنوان : " القيمة العلمية للشبهات " وجعله في فصلين : الأول : وعنوانه "اختبار شبهات الاستشكال"، وبسط فيه ما أثاره المثبطون من دعاوى فساد الإسناد، وافتقاد المدوّنات، واعتراض الخليل على الاستشهاد بالحديث، واهتمام النحاة بشواهد الشذوذات التركيبية، وجهل المحدثين بأصول الرواية، واعتمادهم على النقل من الصحف، وعجزهم عن الفصاحة، ودقة التلقي والرواية لكثرة الموالي والأعاجم، ....وتم وضع هذه الشبهات في ميدان الاختبار لإظهار ما فيها من عوار وبهتان.

والثاني حمل عنوان : "التفسير التاريخي للمسألة " ، وفسّر فيه الباحث مسألة الإقلال من الاحتجاج بالحديث الشريف، ثم انطلاق دعوة ابن حزم (ت ٤٥٦ هـ) ، وانتفاض النحاة نحو الاحتجاج بالحديث الشريف مع جهود ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) ومن جاء بعده.

اعتمدت رؤية الباحث في هذه الدراسة على تكوين أربع قواعد أو مرتكزات راسخة، لتصحيح مسيرة البحث في القضية، باعتبارها قد عاشت في حالة من التخبط، وسادتها الكثير من الأراجيف وقصور النظر، ثم تكوين أربع جدر لبناء جديد في دحض الأراجيف والتقوّلات السابقة. أما القواعد فهي على النحو التالي :

* القاعدة الأولى : القيمة النحوية الكبيرة للحديث، والجهد الكبير الذي بذل في

جمع الحديث وتدوينه وتصنيفه.

* القاعدة الثانية : الصلة الثقافية المتينة بين النحو والحديث، وبين النحاة والمحدّثين، رافقها إيجابية في الممارسة العلمية الفعلية للمحدّثين، وتقصير أكثر النحاة في المتابعة والممارسة.
* القاعدة الثالثة : تكوّن الخبرة الاستدلالية في الحديث لدى النحاة مع مرور السنين والعقود، التي بدأت خافتة لدى النحاة الأوائل، ثم تطورت مع ثورة ابن حزم على النحاة، وتجلّت عند ابن مالك ومن بعده.
* القاعدة الرابعة : الخروج من دائرة الخلاف والاتهامات والشُّبه، إلى مرحلة تشخيص الداء ووصف الدواء.

أما جدر تصميم البناء الجديد للقضية عند الباحث فهي :

الجدار الأول : دحض الشبهات، وإزالة الأوهام، وتصحيح الأغلاط المثارة في الموضوع.

الجدار الثاني : تفسير قضيّة الاحتجاج تاريخياً، حيث نجد خفوتاً في الاحتجاج لدى النحاة الأوائل، ثم ما لبثنا أن رأينا اقتحام النحاة المتأخرين لشبكة مهارات الاحتجاج بالحديث بقوّة. وتأكيد رواة الحديث على أن الأحاديث رويت باللفظ والمعنى خلافاً لما أشاعه بعض النحاة.

الجدار الثالث : تطوّر الثقافة الاستدلالية للنحاة بالحديث، كانت هذه الثقافة للنحاة فقيرة بالأحاديث، فدرجوا على ذلك، لكن ذلك تغيّر، خاصة مع تفتح بعض المنافذ على أيدي المشتغلين بالرواية والتحديث، فتسرّبت هذه المنافذ إلى التجارب النحوية، وشكّلت مهارة الاستدلال مطعّمة بالمقولات الشريفة، لا سيما حين نبغ ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) بهذه المهارة المزدوجة.

الجدار الرابع : ما تنبه إليه علماء الحديث من تقحّم بعض الضعفاء والمدلّسين

والوضاعين ميادين الرواية، فكان أن رصدوا ذلك بدقة وعناية، وبهذا حفظوا لجوامع الكلم حرمتها وقدسيتها لتكون زاداً استدلالياً تطمئن إليه القلوب والبصائر.

ويعقب قباوة واصفاً هذه الجدر وهذه القواعد بقوله: "وهكذا تمت أركان القضيّة بناءً شامخاً على أنقاض الشبهات والأراجيف المصطنعة، وصار لدينا حصن حصين يحفظ قضية الاحتجاج النحوي بالحديث الشريف، ويمدّ النحاة بأنساق نبوية كريمة، تمثل حيوية البيان، وشمول تصرفات الإنسان، ومن ثم يصير بمكنتنا أن نستبعد الأمثلة المصطنعة المبتذلة، ويعيش أبناؤنا في جو لغوي رفيع أنيق"[1].

والباحث يرى أن بحثه وما توصل إليه من نتائج، شكّل قلعة محصّنة أسست على قواعد راسخة، وأحيطت بأركان مدعّمة، وأنّ هذا يسدّ على الباحثين والدارسين منافذ العودة إلى فتح الملفات، وتجديد الخلاف، والشقاق، والتراشق بالاتهام والانتقاص[2].

أما نتائج الدراسة فكانت على النحو التالي:

١- ترسيخ الأساس البنائي للبحث، بعرض حقائق الفصاحة النبوية، في اصطفاء الله للرسول الكريم، وإيتائه جوامع الكلم، ولإقرار البلغاء من الأصحاب والأعداء له بتسنم قمة البيان من بعثته إلى يومنا هذا.

٢- تقييد الحديث المشرّف مع الحفظ عن ظهر قلب في أيام النبوّة، وتدوينه في منتصف القرن الأول، ثم تحقيق ذلك في عدد من النسخ، وأشاعته في آخره. ثم توضيح القيمة النحوية للكتب الستة، بما كان لها من خدمة عظيمة، لاختيار أصحّ الأحاديث والأقوال، مقابل ما هو صحيح أيضاً وجدير بالاهتمام.

٣- فتح ملف الثقافتين النحوية والحديثية، لمعرفة القواسم المشتركة بينهما،

(١) فخر الدين قباوة، ص ١٦.

(٢) نفسه، ص ١٧.

ورسم خطوط التعاون والتكامل في ميدان عروبة اللسان. ثم كشف الحقيقة عن تزوّد المحدّثين بالمعارف النحوية وتقصير أكثر النحاة في واجباتهم، إزاء علوم الحديث وروايته.

٤- رصد تاريخ النحو، لرسم خطه البياني في حقل الاحتجاج النبوي، وتبيين ما كان فيه من تعرّجات وانعطافات: مطلع خاو إطلاقاً، وتفتح بيد الخليل (ت ١٧٥هـ)، لتستمر حركة الصعود بطيئة تعرقلها العقدة السيبويهية*، ويثيرها ابن حزم (ت ٤٥٦هـ) بندائه، ويعليها ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) بريادته، ويثبطها ابن الضائع (ت ٦٨٦هـ) وأنصاره، ويطلق سراحها البحث العلمي القويم.

٥- تحليل صور الخلاف بين المحدّثين والنحاة، كما بدأت منافسةً وتوجيهاً، وما صارت إليه من اتهامات في المنهج العلمي، وسداد الأصول المعتمدة، ثم طعنٌ في صحة الأحاديث وقدرة روايتها.

٦- توظيف ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) للحديث، وتوهين ابن الضائع (ت ٦٨٦هـ) لذلك، وموافقة الدماميني (ت ٨٢٨هـ) لابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، ومذاهب المعاصرين المختلفة.

٧- إنهاء الخلاف المعقد المزمن، بتحقيق التوظيف الكامل للحديث في الاحتجاج النحوي، وتطبيقات مختلفة على ذلك.

٨- تهافت شبهات المعارضين المرجفين، فالإسناد متحقق من عهد النبوة، والمدوّنات الأولى مرويّة في المجاميع والمسانيد، وإتقان الرواة للأصول المنهجية في الرواية الشفهية والكتابية منفّذ في أعمالهم، وفصاحة الرواة العرب والمستعربين ظاهرة، والرواية بالمعنى مضخمة بدعاوى باطلة،

* انظر توضيح هذه العقدة في ص (٦٤) من هذا البحث.

وكذلك أغلاط المحدثين.

٩- ضعف الخبرة العلمية بالحديث عند أكثر النحاة، وتصاعدها مع الزمن حتى بلغت القمة عند ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) ومن بعده.

١٠- الغلبة الظاهرة للفظ والمعنى في رواية الأحاديث، وضعف موقف أصحاب الاعتلال بكثرة الرواية اللفظية.

١١- ضمور تأثير المذاهب الدينية في مسألة الاحتجاج النحوي، وظهور آثار ثقافة التخصص في نوعية الاحتجاج بين النحاة والمعجميين.

١٢- أثر الثقافة في انتقال أبي حيّان (ت ٧٤٥هـ) والسيوطي (ت ٩١١هـ) من فئة المعارضين المثبطين إلى فئة المقرين للاحتجاج في تحفظ يسير، وكذلك شأن تاريخ النحاة حتى هذا العصر، وبهذا تنحل المشكلة لتصبح ظاهرة ثقافية محضة، تمثل توجه النحوي في الاحتجاج تبعاً لما تزوّد به من المعارف والأساليب والخبرات والمناهج، فهو ينقل التجارب عن شيوخه ومصادر ثقافته، ويكوّن المهارة المناسبة لذلك، فإن تيسّر له اكتساب ثقافات وتجارب خاصة، شرع في أساليب ومناهج تحقق ذلك، وإن لزم التقليد والاتباع لم يقدم للتاريخ ما يذكر، وعاش في زمرة العاجزين القاعدين. فالذين طعنوا في صحة الرواية، وإتقان الرواة، وعروبة الأحاديث، هم حينئذ بعيدون عن علوم الحديث، وليس لهم الثقافة الكافية للتكلم في هذه الأمور العلميّة التخصصية، فكان منهم أحكام باطلة، وأراجيف مصطنعة، واتهامات ظالمة.

ويمكننا هنا إبداء الملاحظات التالية :

١- يمكن وصف دراسة الدكتور قباوة بأنها الأوفى موضوعاً، والأشمل تناولاً بين الدراسات الثلاث، فقد عرض لصلة الحديث بالنحو في أطره المختلفة، ووضع القضية

في إطارها الواسع، وهو جواب السؤال: أين ينبغي أن يقع الحديث النبوي الشريف بين مصادر الاحتجاج المختلفة؟ ولم يصدر عن النافذة الضيّقة لمقولات ابن الضائع (ت ٦٨٦هـ) وأبي حيّان (ت ٧٤٥هـ)، وإن كان لم يستطع التخلص منها تماماً، ولم يجعل البحث في أولية الاحتجاج بالحديث عند النحاة شغله الشاغل، ولم يشغل كثيراً بإظهار نقاط التفوّق والإخفاق لدى النحاة المتأخرين، كما فعلت الدكتورة خديجة الحديثي، بل انصب اهتمامه على القضيّة الأساس، وهي إعادة الاعتبار للموقع الذي يجب أن يحتله الحديث الشريف بين مصادر الاحتجاج، ولا يترتب على إحجام النحاة، أو إقلالهم من الاحتجاج بالحديث، أنه لا يصح الاحتجاج بالحديث: فهاتان مسألتان مختلفتان، يقول قباوة: "أما قلة استشهاد النحاة بالأحاديث المطهرة، فأمر ثقافي منهجي لا يلزم عنه عدم صحة الاستشهاد أصلاً "[1].

٢- تضخم البحث بسبب استطرادات يخرج الكثير منها عن موضوع البحث، ومن ذلك تحديده لمصطلح الاحتجاج الذي تحدّث فيه عن احتجاج الأنبياء عبر التاريخ، والاحتجاج الاسلامي في الميادين المختلفة، وأساليب الاحتجاج، والجدل، والاستدلال. وقد استغرق ذلك الصفحات من (٢١- ٣٢) قبل أن يبدأ الحديث عن احتجاج النحاة. ومن ذلك استطراده أيضاً في حديثه عن مقولة الشعر والنثر[2]. ومن ذلك أيضاً ما نراه من استطراد في حديثه عن القيمة النحوية للحديث، فقد تحدّث عن سيرة أصحاب الكتب الستة وتراجمهم[3]. فنراه يفصّل في موضوعات فرعيّة لا تتصل اتصالاً مباشراً بالبحث.

٣- نلمح آفاق نظرية المؤامرة في كثير من مواضع البحث، مما يبعد البحث أحياناً

(١) فخر الدين قباوة، تاريخ الاحتجاج النحوي بالحديث الشريف، ص ٨.

(٢) فخر الدين قباوة، تاريخ الاحتجاج النحوي بالحديث الشريف، ص ٣٦.

(٣) نفسه، ص ٩٢ وما بعدها.

عن حدود الأكاديمية الدقيقة. نجد ذلك مثلاً في قوله : "غير أن الدارسين للنحو من معاصرينا تأثروا مزاعم المستشرقين، ودسائس الشعوبيين. من دون بحث وتدبر"(١).

وفي قوله : "لكنك أنت لو رجعت إلى بضع صفحات من كتاب سيبويه مثلاً لتبدّت لك جناية هؤلاء الباحثين والدارسين على تاريخ النحو والنحاة، بما تلقفوه من أفواه رجال التنصير والاستعمار في تشويه الحضارة العربية والإسلامية، وتعرية رجالاتها من كل جهد طيب كريم"(٢).

٤- لا ريب أن المنهجية التي اتبعها قباوة توصل إلى الهدف المتوخى من البحث بشكل عام، فقد أقامها على أساس متين يقوم على ثلاث كلمات هي : الإقرار، والدحض، والتفسير: **إقرار** المكانة العالية للحديث، بما تيسّر له من دقة النقل واعتناء الرواة، ولما له من محل في التشريع الاسلامي. و**إقرار** مسألة رواية الحديث باللفظ والمعنى. و**دحض** الشبهات المثارة في هذا الموضوع. و**تفسير** خفوت قضية الاحتجاج لدى النحاة الأوائل وتوهجها لدى النحاة المتأخرين.

٥- أعاد الدكتور قباوة المسألة إلى نصابها الصحيح، حين خرج من موقع ردّة الفعل الذي أصرّ الباحثون قبله على أن يصدروا منه وعنه، وخرج من قفص الاتهام الذي وضعت فيه مسألة الاحتجاج بالحديث النبوي، وأخذ دور الهجوم، وذلك بوحي من تعليق الشاطبي (ت ٧٩٠هـ) وابن حزم (ت ٤٥٦هـ) على هذه المسألة. يقول بعد استعراضه مجموعة من الدراسات والأبحاث السابقة : "تلك الدراسات والأبحاث وضعت القضية في قفص الاتهام، وراحت توجه إليها أحكام الاستحقاق للتهم آونة، وأصابع البراءة أحياناً مع أكف الضراعة والاستعطاف إلى الجمهور الكريم، وقد لبثت القضية أربعة عشر قرناً في صفوف الفئات المترافعة، تنتظر البت النهائي، بين شقاشق

(١) نفسه، ص ٣٦.

(٢) نفسه، ص ٣٧.

اللسان وتقاطع الأفهام، دون أن تجد ومضة أمل أو رجاء، وكادت تطوى في سجل مجاهيل الختام، وذلك لأن الباحثين والدارسين الكرام جعلوها قضيةً جدلية، تتقارع فيها الحجج والأدلة والبراهين، وكأنهم أرادوها أن تبقى حبيس القفص، تتلفت يمنة ويسرة، وشمالاً وجنوباً، بين جدران المراحل: البدائية، والجزائية، والجنائية، والاستئناف، والتمييز، كما فرض علينا في قاعات القضاء المستورد إلى يوم يبعثون"[1].

وأعلن الباحث أن السنّة النبوية هي أعلى نص إنساني فصاحة وعناية تدوين، بل رأى أن الحديث الضعيف هو في مستواه اللغوي خير من كثير من الشعر والنثر الماثل في الشواهد، يقول: " وعلى كل حال فإن هذا النوع من ضعيف الحديث يفوق في المعايير اللغوية ما سمع من نثر وشعر، لما يحمله من مسوّغات إسنادية لا يرقى إليه جمهور ذلك المسموع"[2].

٦- لم يحاول قباوة أن يثبت احتجاج النحاة الأوائل بالحديث الشريف، عبر تعظيم عدد الأحاديث التي أوردوها، كما فعل الباحثون قبله، بل أورد إحصاءات رقمية لعدد الأحاديث الواردة في كتب النحو الأولى، وقرر أنها نادرة أو كالنادرة، إذا قيست بالشواهد الشعرية والنثرية[3]. وهذا صحيح جداً.

٧- انتقى الباحث نماذجه انتقاءً، ولم يسر سيراً زمنياً في حديثه عن النحاة المتقدمين والمتأخرين، ومردّ ذلك – فيما أراه - أنه لم يهتم كثيراً بالوقوف عند مسألة أوّلية الاحتجاج بالحديث الشريف من جهة، ولأن من سبقه قد فعل ذلك، وإن لم يشر هو إلى ذلك، من جهة أخرى.

٨- يشترك قباوة مع الشاعر في إظهار صلة النحاة بالحديث علماً ورواية وتوظيفاً،

---

(١) فخر الدين قباوة، تاريخ الاحتجاج النحوي بالحديث الشريف، ص ٢٢٠.

(٢) نفسه، ص ١١٧.

(٣) نفسه، ص ١٧٦.

وهذا مدخل علمي صحيح لتفسير إقلال النحاة الأوائل من الاحتجاج بالحديث ، وإن تكن هذه المناقشة قد قادت إلى نتيجتين مختلفتين ، فالشاعر رأى أن النحاة امتلكوا ثقافة ومعرفة بعلم الحديث ، بينما توصل قباوة إلى عكس ذلك تماماً ، ووصف النحاة بضعف الخبرة الحديثية.

٩- وضع قباوة مسيرة التوظيف النحوي للحديث الشريف في فصل واحد ، من أولها إلى منتهاها ، وهذا أدق لإظهار التطور الذي لحق مسألة الاحتجاج بالحديث ، مبتدئاً بأبي الأسود الدؤلي (ت ٦٩هـ) ومنتهياً بتلاميذ ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) ، فيما أفردت الحديثي للمحتجين من النحاة فصلاً ولنحاة ما قبل الاحتجاج فصلاً آخر.

١٠- عظّم قباوة كثيراً من دور ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) في إعادة الاعتبار للاحتجاج بالحديث الشريف ، عبر الإحاطة بمهارتي الخبرة الاستدلالية الحديثية وعلم النحو ، يقول : "هكذا أصبحت البيئة ، والرياح ، والأجواء ، والتغذيات المعرفية مواتية لحركة تجديدية عميقة التناول ، قادرة على اقتحام أسوار الشبكة ، وقيود خلاياها ، يقوم بها عالم فذ ، يتقن تجارب النحو والحديث ، ويحسن المواءمة بينهما بخبرة واقتدار ، ليحرر المسائل المستعصية الشائكة ، ويصنع حلولاً جذرية للأصول والفروع التعبيرية المحظورة المستبعدة..... ، ولذا منح الله العصر النحوي الجديد صاحب الألفية.... وقد أسعفه رجالات عصره ، ومن خلف بعدهم بإغناء هذه القمة ، وتصعيدها"[1].

فيما نجد أن الباحثة الحديثي قد عظّمت من مكانة السهيلي (ت ٥٨١هـ) في هذا الشأن ، ورأت أنّه أكثر دقة في التعامل مع الحديث ، من حيث اشتراطه الدقة وسلامة الإسناد في هذه الأحاديث.

١١- في نقاشه لمسألة الخلاف بين المحدّثين والنحاة ذكر أن نشاط المحدّثين وعمل النحويين نشآ وسارا في خطين متوازيين ، يعاون كل منهما الآخر ، واستمرت هذه المسيرة

(١) فخر الدين قباوة ، تاريخ الاحتجاج النحوي بالحديث الشريف ، ص ٣١٧.

حقبة من الزمن، في وفاق ومودة ووئام، غير أن بعض رجال النحو في أواخر القرن الأوّل، حفزتهم نشوة الإعجاب والتعظيم، لأنه خيل إليهم أنهم وحدهم هم الذين يقيمون كتاب الله، فجعلوا أنفسهم أوصياء على جميع العلماء، وراحوا يعترضون سبيلهم وسبيل الأدباء، وأنهم أظهروا شيئاً من التنطع والتعسف في نقد الروايات، والأداء والإنجاز الفني، وتخطئة ما هو صواب أحياناً لأنه يخالف ما أحاطوا به من ضوابط الكلام[1]. ويذكر عدداً من الحوادث والنماذج التي حفظها التاريخ لصور من تعقب النحاة وردّهم على المحدّثين.

وهنا نقول : إن الروايات والأخبار التي ذكرها قليلة، وغيرموثقة، وتنقصها دقة الإسناد، وهو يشير إلى هذا الأمر بنفسه، حين يقول عن هذه النماذج التي اختارها : "وأضف إلى هذه النماذج اليسيرة، وهي تشير إلى شيء من الواقع، وإن كانت بغير أسانيد يوثق بها."[2]. وحتى لو سلّمنا جدلاً بسلامة إسنادها، فإنه يمكن تحليلها بطريقة أخرى لاستنتاج أمور تختلف عما توصّل إليه الباحث، وكثير منها لا تدل على وجود معركة بين النحاة والمحدّثين. ومن ذلك تلك الرواية التي أوردها الباحث عن أبي حنيفة (ت ١٥٠هـ) ويسوقها المازني (ت ٢٤٥هـ)، وفيها يخطيء أبو حنيفة (ت ١٥٠هـ) برواية حديث شريف، فينصب حيث يجب الرفع[3]، وهي قصّة بلا إسناد، وتخالف ما عرف عن أبي حنيفة من ضبط ودقة وتمحيص، ثم إن الرواية لا تذكر أنه ألقى قوله على أنه حديث شريف، بل قال حدّثنا بحديث، والحديث يحتمل الحديث النبوي وغيره، ثم إن الرواية بشكلها الذي ساقها عليه المازني (ت ٢٤٥هـ) تدل على حرص أبي حنيفة (ت ١٥٠هـ) على التثبت من خلال إشادته بأبي زيد (ت ٢١٥هـ)،

(١) نفسه، ص ١٩٥- ١٩٦.

(٢) نفسه، ص ١٩٨.

(٣) نفسه، ص ١٩٨.

وبمعرفته بالنحو، ولا تدل على نفور بين نحوي ومحدّث.

ومن ذلك أيضاً قصة سيبويه (ت ١٨٠هـ) مع حمّاد بن سلمة (ت ١٨٢هـ) التي أخطأ فيها في كلمة من حديث، فمدّ المقصور قائلاً(الصفاءَ) بدلاً من (الصفا) فصوّبه حمّاد قائلاً: "يا فارسي، لا تقل الصفاء، لأن الصفا مقصور" فلما فرغ سيبويه من مجلسه كسر القلم، وقال: "لا أكتب شيئاً حتى أحكم العربية"[١]. فهذه قصة تحتمل أن تقرأ على غير الوجه الذي قرأها به الباحث، وهو وجود معركة بين النحاة والمحدّثين، بل إن هذا الوجه الذي ذكره هو أضعف الوجوه، فحمّاد بن سلمة (ت ١٨٢هـ) كما هو معروف نحوي كما هو محدّث[٢]. وتصويبه هنا تصويب لغوي يتعلق بحرصه على سلامة اللغة من جهة، وسلامة الحديث من جهة أخرى، وقد كانا في مجلس تعليم، فإن لم يجر التصويب في مجلس التعليم فأين يمكن أن يكون؟ هذا جانب، وجانب آخر أن هذا التصويب كان أثره إيجابياً على سيبويه، فقد لزم بعدها الخليل ولم يغادره حتى أحكم العربية، وجانب ثالث أن هذه القصّة تشير إلى دور المحدّثين في تطوّر علم النحو، وأهمية إتقان النصوص الحديثية في الإمساك بناصية اللغة، وجانب رابع أن سيبويه (ت ١٨٠هـ) قد وصف فيما يتعلق بريادة مجلس الحديث وتعلّمه، بأنه "شديد الأخذ"[٣]، وهذا يدل على رغبة التعلّم، ولا يعكس وجود أية معركة، وجانب خامس وهو الأساس، أن هذه القصّة، وسواها من تلك القصص المتعلقة بتخطئة سيبويه (ت ١٨٠هـ)، هي أخبار ليس لها سند علمي موثق، وقد أشار قباوة نفسه إلى هذه الحقيقة[٤]. وإذن فالمسارعة بالإعلان عن وجود خلاف مستحكم بين النحاة والمحدّثين لا

(١) الزجاجي (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق)، مجالس العلماء، تحقيق عبد السلام هارون، نشر وزارة الإرشاد والأنباء، الكويت، ط١، ١٩٦٢، ص١٥٤.

(٢) السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر)، تدريب الراوي، شرح أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٦، مجلد٢، ص١٠٦.

(٣) القفطي (جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف)، إنباه الرواة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ١٩٨٦، مجلد٢، ص٣٤٦.

(٤) فخر الدين قباوة، تاريخ الاحتجاج بالحديث الشريف، ص ١٩٧.

تؤيده النصوص ولا الوقائع. فهذه الأخبار لا تفسر، ولا تؤدي إلى التعقيب الذي أورده قباوة، بعد استعراض مجموعة من القصص على هذا المنوال بقوله: "وبذلك وأمثاله من مواقف التعنت والاستعلاء والتمرد، ومحاولة الانعتاق انطلقت شرارة الخلاف والخصومة بين الجانبين"[1]. وهو في موقفه هذا يوافق محمد ضاري وخديجة الحديثي، وإن كان الأخيران أكثر حذراً في تصوير العلاقة بين النحاة والمحدّثين، حيث ذكرا أن سبب الخلاف هو اعتماد المحدّثين على النقل واعتماد النحاة على المنطق وإحكام العقل في صناعة النحو[2]. ونحن نعدّ القول بأنّ الخلاف بين المحدّثين والنحاة أحد أسباب إحجام النحاة عن الاستشهاد بالحديث، مجرد افتراض محض لا يستند على وقائع حقيقية، بل هو ضرب من الظن الذي لا يغني عن الحق شيئاً.

١٢- يجعل قباوة ابن السيد البطليوسي (ت ٥٢١ هـ) أوّل من أثار الاستشكال المتأزم في الاحتجاج النحوي بالحديث[3]، ويصفه بالضلال والانحراف والإرجاف[4]، وذلك خلافاً لما هو سائد في الدراسات المتداولة من أن ابن الضائع هو إمام المانعين، ومن ذلك ما ورد في دراستي الحديثي والشاعر. وبذلك يكون البطليوسي (ت ٥٢١هـ) هذا من تولى كبر تأويل امتناع النحاة الأوائل بالرواية بالمعنى والرواة الأعاجم، وهذه إضافة متفردة تحسب للدكتور قباوة.

١٣- أعلى قباوة من شأن صرخة (ابن حزم) (ت ٤٥٦هـ)، ودورها وتأثيرها في تصدّي النحاة المغاربة لإعادة الاعتبار للاحتجاج بالحديث النبوي في النحو والصرف[5]، يقول: "ثم هبت رياح ابن حزم في ندائه التاريخي، فأثارت التربة، وأنعشت الفسائل

(١) نفسه، ص ١٩٩.

(٢) خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث، ص ٤١٨.

(٣) فخر الدين قباوة، تاريخ الاحتجاج بالحديث الشريف، ص ٢٠٤.

(٤) نفسه، ص ٢٠٦.

(٥) نفسه، ص ٢٠٣- ٢٠٤.

بالحيوية والنشاط، لما أيقظته من الجهود القاصرة لدى السهيلي(ت ٥٨١هـ)، وابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) وأمثالهما"[١]. وقد تحقق لابن حزم (ت ٤٥٦هـ) ذلك بوساطة خبرته وعلمه بالحديث الشريف. فيما أشار الشاعر والحديثي لهذه الصرخة إشارة عابرة.

١٤- أضاف قباوة موقف الفيومي (ت ٧٧٠هـ) صاحب (المصباح المنير)، وهو تلميذ أبي حيّان (ت ٧٤٥هـ) إلى رأي المجوّزين، المدافعين عن فكرة الاحتجاج، وهي إضافة مهمة غفل عنها الشاعر والحديثي، فمن اللافت حقاً أن يقف التلميذ موقفاً مخالفاً لأستاذه، وهذا مما يعزز جبهة المجوّزين المدافعين عن فكرة الاحتجاج.

١٥- لم يشر الباحث إلى كتاب الدكتور الشاعر أدنى إشارة، بالرغم من الفارق الزمني الواضح بين الكتابين، فيما أشار إلى دراسة الدكتورة الحديثي بفقرة من أربعة أسطر، وقال فيها: " وأما الدكتورة خديجة الحديثي فقد عرضت قضية الاحتجاج هذه بشكل كامل دقيق مناقشة مجمل الآراء وتفصيلاتها، ومستعرضة الأحاديث التي استشهد بها النحاة، فكان عدد ما اعتمدوه كلهم (٨٧) حديثاً و(٢٩) قولاً مأثوراً عن الصحابة، وبنت على ذلك أنّه يجوزالاحتجاج بالحديث الصحيح في البحث النحوي"[٢]. وهذا الأمر جدير بالنظر، فدراسة الشاعر فيها الكثير من الأفكار التي أوردها قباوة، وكان جديراً أن يفيد منها، وأن يشير إليها، وإذا كانت الدكتورة الحديثي قد عرضت القضية بشكل كامل دقيق -كما يقول- فلماذا ننشئ دراسة جديدة ؟

١٦- اكتفى الباحثون السابقون للدكتور قباوة، بالوقوف على شبهتين فقط من الشبهات التي تواجه بها قضية الاحتجاج بالحديث، وهما: رواية الحديث بالمعنى، ووجود اللحن بسبب الرواة الأعاجم، فيما جمع الدكتور قباوة كل الشبهات التي أثيرت في الموضوع، وفنّدها جميعاً، وذلك في الفصل الأول من الباب الثالث للدراسة.

---

(١) نفسه، ص ٣١٧.

(٢) نفسه، ص ٢١٩- ٢٢٠.

١٧- في الفصل الثاني من الباب الثالث وقف الدكتور قباوة على التفسير التاريخي لمسألة امتناع النحاة عن الاحتجاج بالحديث، أو إقلالهم منه، وذكر فيه أن الشبهات التي أثيرت حول الاحتجاج بالحديث كان لها أثر في تضليل الباحثين وإشغالهم[1]. وفسّر قباوة هذه المسألة بضعف الخبرة العلميّة في الحديث الشريف وذخائره لدى النحاة، فهو يفترض أن "تلقيح الدرس النحوي بالمقولات النبوية يقتضي تجربتين متظاهرتين، مع توجه قاصد أو عرضي لإقامة علاقة بينهما وتكوين الشبكة الناظمة، وتاريخ اجتماع هذه العناصر الثلاثة هو التفسير الأساسي لضمور الاستدلال بالحديث الشريف وتطور نموه في العصور المتأخرة "[2]. واتخذ كتاب (بغية الوعاة) للسيوطي (ت٩١١هـ) ميداناً إحصائياً لتعرف الصورة الواقعية لتكوين الخبرة الاستدلالية الحديثية -كما يسميها- بين رجالات النحو في تسعة قرون. وقد بلغ عدد تراجم الكتاب (٢٢٠٩) من النحويين واللغويين، وإذا أسقطنا منهم من كان لغوياً خالصاً، وهم حوالي (٤٩) بقي عندنا (٢١٦٠) نحوياً، وباستقراء ثقافة هؤلاء كما ذكرها المؤلف لتلمس اتصالهم بالحديث، نقف منهم على (٢١٦) فقط وهم يشكلون (١٠٪)، ثم نتصفح الجهود النحوية لهؤلاء المتصلين لنبين آثارهم التراثية في تخصصهم، فيلقانا منهم (٣٤) حسب من كان لهم مصنفات في النحو، والمفترض نظرياً فيمن صنف في النحو، وهو على معرفة بالأحاديث المشرّفة أنه يملك التجربتين، وقد تراوده نزعة التلقيح فيصل بينهما في بعض القواعد والضوابط والمسائل، يعني أن هذا الاحتمال سيكون في المتصلين بالحديث ٢١٦/٣٤، والنسبة هي (١,٥٪) وهو في النحاة عامة ٢١٦٠/٣٤ ، والنسبة هي (١,٥) من الألف، ثم إن ذوي الاتصال بالحديث من جمهور النحاة هم على درجات متفاوتة فيه، فبعضهم محدّث، وبعضهم سمع الحديث، وبعضهم علماء في الحديث، وبعضهم

(١) فخر الدين قباوة، تاريخ الاحتجاج بالحديث الشريف، ص ٣٠٥

(٢) نفسه، ص ٣١١

صنّف فيه، وبعضهم من حفّاظه.....، ويرى قباوة أنه مع هذا كله، فإن ما قدّمه لنا الإحصاء المذكور يفيد قلّة حضور المعرفة الحديثية في تجارب هؤلاء النحاة، الأمر الذي يسوّغ ما عرفناه في التاريخ الاحتجاجي، ويفسّر الظاهرة تفسيراً واقعياً مرضياً"[1].

وبعد الحديث عن الإحصاءات يذكر أن صلة النحاة بالحديث يأخذ شكلاً جديداً منذ عهد الزمخشري(ت ٥٣٨هـ)، فدخل النحاة علوم الحديث، ونشاطاته المختلفة، وصاروا من مريديه ودارسيه، ومن ثمّ يعد القرن السادس نقطة تحول وانعطاف علمي في حياة النحاة، فقد كان حداً بين عصرين من تاريخ الثقافة النحوية، وحضورين مختلفين للمقولات النبوية في ذواكر النحاة[2].

ونرى أن هذا التفسير –على وجاهته– فيه بعض الثغرات، ومنها أن الحديث النبوي استوى على سوقه تدويناً وتصنيفاً في القرن الثالث الهجري، فلماذا تأخرت الاستفادة منه حتى القرن السادس ؟ ثم إن الرقم (٣٤)، وهو عدد النحاة الذين يجمعون بين الخبرة الحديثية والمعرفة النحوية، – وفقاً لإحصاءات الباحث – ليس قليلاً، فأين إسهامهم في حركة الاحتجاج بالحديث ؟ وأمر آخر، إذا سلّمنا بضعف الاستدلال والخبرة في علم الحديث، فكيف نفهم احتجاج أولئك النحويين بالحديث في اللغة، وعلى وجه التعيين في المعاجم التي نجد فيها وفرة في الحديث، مع قلة في الاحتجاج بها في الدرس النحوي؟ وكيف نفسر وجود (٤٢٨) حديثاً في (العين)، في الوقت الذي لا نجد فيه سوى حديث واحد في كتاب (الجمل في النحو) المنسوب للخليل ابن أحمد (ت ١٧٥هـ) ؟ وقد طرح قباوة هذا السؤال على النحو التالي :

"علام كانت هذه الفوارق الضخمة في الاستدلال بالحديث النبوي بين مصنفات النحو والمعاجم؟"[3] ويفسر هذا بوجهين، يقول : "فهناك إذاً سببان ثقافيان منهجيان

(١) فخر الدين قباوة، تاريخ الاحتجاج بالحديث الشريف، ص ٣١٢.

(٢) نفسه، ص ٣١٥.

(٣) نفسه، ص ٣٣٧.

لتفسير الظاهرة: تقليد مع الفقر، واستغناء مع اعتقاد التوظيف، يوافق السبب الأول ما يسمى بالعقدة السيبويهية"[1]. ويقصد بهذه العقدة ما كان في حياة سيبويه (ت ١٨٠هـ) حين انتقاله من ميدان الحديث إلى ميدان علم النحو، يقول: "فلما ضاقت سبل المتابعة أمام الفتى سيبويه في تلقي الحديث، لما كان عنده من أقيسة لغوية، ومعايير بسيطة ساذجة، وبعض مخطوطات محدودة الأفق، اصطدمت غير مرّة في مجالس المحدّثين بصلابة الرواية، فشعر بفقر في تكوين المعايير والمقاييس، في الزاد النبوي المكوّن لثقافة المحدّثين، وههنا بتكرر الصدمات، أصيب بالإحباط، وتحصل في نفسه عقدة متأزمة، أنه ليس أهلاً لتلقي جوامع الكلم، وحملها وروايتها، وأنه في عجز نحوي يقتضي الاستيعاب ليستطيع أن يحلل الكلام بما يناسبه من الأصول، إذ ذاك انصرف إلى الدرس النحوي بفقره الحديثي المعقد، وأغذّ السير في ذلك مجارياً شيوخه النحاة في منهجهم الاستدلالي، فكان ما صنّفه يحمل طابع العقدة بشكل ظاهر، من تقليد مع الفقر مطبوعاً بتعميق للنهج التقليدي على غير قصد وبصيرة"[2]. وذكر أن من جاء بعده من النحاة تعبّدوا بكتابه: تلقياً، وحفظاً، وتفسيراً، وإغناءً، ونقداً. حتى صار هو السبيل الأول والوحيد للدرس النحوي خلال قرون، وبذلك انطبعت شخصيته المنهجية في ثقافة النحاة وذواكرهم وأساليبهم، وأصبحت نهجاً تقليدياً متبعاً، قلّ من يفكر أو يحاول التفكير في الخروج منه[3].

أمّا السبب المنهجي الثقافي الثاني فهو الدور الذي أدّاه أبو حيّان (ت ٧٤٥هـ) والسيوطي (ت ٩١١هـ) من إشاعة شبهات ابن الضائع (ت ٦٨٦ هـ) والترويج لها[4].

---

(١) نفسه، ص ٣٣٩.

(٢) فخر الدين قباوة، تاريخ الاحتجاج بالحديث الشريف، ص ٣٤٠.

(٣) نفسه، ٣٤٢.

(٤) نفسه، ص ٣٤٢.

وما وصفه الباحث بالعقدة السيبويهية يحتاج إلى نظر، فهو يشبه حكاية من حكايات التحليل النفسي، استندت على نصوص تحتاج إلى إعادة قراءة، ولا يعززها الوقائع المروية بأسانيد موثقة. بل إن المعروف هنا أن سيبويه (ت ١٨٠هـ) اجتهد في طلب الحديث ما وسعه ذلك، وأن إقباله على النحو إنما كان ليعود أكثر اتقاناً لعلوم الشريعة، وعلى رأسها الحديث الشريف، ولكننا نوافقه في الجزء المتعلق بأن النحاة تابعوا سيبويه (ت ١٨٠هـ) وساروا على خطواته، وعدّوا كتابه منهجاً يقتدى ويتّبع، ولم يقصد هو أن يحدث ذلك، ولم يجافِ الحديث لعقدة في نفسه، بل لأسباب أخرى قد وقفنا على بعضها فيما مضى من نقاط، ونجهل بعضها الآخر. أما السبب الثاني ففيه نظر أيضاً، فأبو حيّان (ت٧٤٥هـ) والسيوطي (ت ٩١١هـ) كان لهما دور في إشاعة تفسير الرواية بالمعنى، ورواية الأعاجم، ولكنهما لا يحملان وزر ضعف الاحتجاج عند النحاة الأوائل.

١٨- صنّف قباوة السيوطي (ت ٩١١هـ) مع المانعين[١]، وهذا يشير إلى اضطراب الباحثين حول موقف السيوطي، مما يجدر معه إعادة قراءة ما خلّفه السيوطي من كتابات بروحٍ واعية حول الموضوع لتحديد موقفه من جديد.

١٩- كان الباحث قاسياً في مناقشته لمقولات ابن الضائع (ت ٦٨٦هـ) وأبي حيّان (ت ٧٤٥هـ) فقال مثلاً: "ولذا فإنني أزعم أن ما ذكراه عن مشكلة اللفظ والمعنى هو مجرّد تكهنات شخصية بعيدة عن العلم أو المعرفة والخبرة، ومبنية على مقولات وهمية"[٢]. وذكر بأن ما كان بين أيديهما في التجربة النحوية عددٌ محدود من الأحاديث المتداولة بين العلماء والمصنفات والمجالس وحلقات التدريس، عدد لا يتجاوز العشرات، أكثره روايات شخصية بعيدة عن التلقي المتقن، والأسانيد العلمية المعدّلة،

(١) نفسه، ص ٣٤٥.

(٢) نفسه، ص ٣٢٧.

والاتصال بمناهج علوم الحديث، ومن ثم "غلب على ظنهما –وهما قليلا الصلة بمناهج المحدثين وعلمائهم– أن سائر النصوص النبوية نظير لتلك الأعداد المتداولة..... هكذا ظنا، وإن كان بعض الظن –أي كثيره– إثم، ولو أنهما استوعبا علوم الحديث وجريانها في نشاطات المحدثين، وشروط الرواية والدراية و....، كما كان من ابن حزم وأنصاره، لما خطر لهما مثل ما تكلما به في ذلك"[1]. ووصفهما بالجهل، وأنه كان حرياً بهما الاطلاع على علوم الحديث، ليكونا أهلاً للرأي والخلاف، ووصف صنيعهما بالعدائية، ورأى أن أبا حيّان (ت ٧٤٥هـ) قلّد شيخه ابن الضائع (ت ٦٨٦هـ) دون تبصر، ووصف ابن الضائع بأنه مرجف مضيّع[2].

ولا نوافق الباحث في لهجة التسفيه والتحقير، والاتهام، فأبو حيّان (ت٧٤٥ هـ) معروف بعلمه بالحديث، بل إنه وظّفه في بعض كتبه، وكان ينبغي أن ينصبّ نقاش الباحث على مقولات الرجلين دون النيل منهما بالتحقير والشتم. وكان حسبه ما أثبته في مناقشاته أنه لا يوجد في السنة الشريفة نص يجيز الرواية بالمعنى، وأنّ ما نسب إلى النبي من ذلك أقوال واهية السند لا يعتّد بها في المقاييس العلمية، وأنّ المحدّثين وضعوا قيوداً على الأعجمي تحظر عليه الرواية إذا لم يتعرب تعريباً كاملاً ويكون على دراية بمعاني الألفاظ ومواقع الخطاب.

٢٠- لم يعفِ قباوة التوجّه المذهبي للنحاة، كالتشيّع والخارجية والاعتزال وغيره، تماماً من كونه سبباً لانصراف قدمائهم عن الاحتجاج بالحديث، ولكنه جعله ثانوياً جداً وليس ذا أثر عميق[3]. فقد حالت بعض المذاهب دون الاستشهاد بالحديث لأن لها رأياً خاصّاً في اعتماد الأحاديث، إلاّ أن من نسب إلى هذه المذهبية من النحاة كان له رواية

(١) فخر الدين قباوة، تاريخ الاحتجاج بالحديث الشريف، ص ٣٢٢

(٢) نفسه، ص٣٤٧

(٣) نفسه، ص ٣٣٢

للحديث من مثل: أبي الأسود الدؤلي (ت ٦٩هـ) والخليل (ت ١٧٥هـ)، والفرّاء (ت ٢٠٧هـ)، وأبي عبيدة (ت ٢١٠هـ)، والسيرافي (ت ٣٦٨هـ). وقد اعتمدوا عليها في أقوالهم، وذكر أن تلك المذهبية ليس لها أن تذكر في تفسير ظاهرة الاحتجاج، وإنما يجب الذكر للعوامل الثقافية بشكل عام، وأثرها في المهارة الاحتجاجية[1]. وبذا يخالف قباوة خديجة الحديثي وضاري حمادي في تفسيرهما للظاهرة آنفة الذكر.

٢١- يتحدث قباوة عن إعادة توظيف الحديث النبوي في الدرس النحوي الحديث، والاستفادة من ثماره العظيمة في هذا الدرس، ويومئ إلى صعوبة ذلك، لما درجنا عليه من استحضار شواهد النحو التقليدية من شعر ونثر منذ أزمان بعيدة، فاقتحام الحديث للدرس النحوي يحتاج إلى جهود كبيرة، يقول: " أمّا الاقتحام الكلي دفعةً واحدة فخارج عن نطاق المنهجية العلمية، إذ السبل والقنوات مفعمة بخطوط الشبكة الاستدلالية المتراصة من الشواهد التقليدية المعتمدة، وليس في الميدان النحوي مقدمات توطئ لذلك وتيسّره"[2].

وتحدّث عن الأثر الذي أحدثته هذه القضية الخلافية على الدرس اللغوي الحديث، وتداعياتها على العاملين فيه، ويشير إلى أننا بقينا غارقين في سحب مفتريات هذه القضية، التي سيطرت على الساحة في الجامعات والمعاهد والمؤتمرات والصحف والمجلّات، وأنه قد بدأت مسيرة التصحيح لإغناء هذا الدرس، بالحجج والشواهد والأمثلة النبوية، التي تمد الأفهام والأقلام والألسنة بالنماذج الرائعة، والبيان الواقعي، بعيداً عن ضرائر الشعر وتصنّع النحاة[3].

ولا نرى أن عدوى هذه القضية الخلافية قد انتقلت إلى المحدثين، فإنما هي محاولات

---

(١) نفسه، ص ١٥٠.

(٢) فخر الدين قباوة، تاريخ الاحتجاج بالحديث الشريف، ص ٣١٦.

(٣) نفسه، ص ٣٤٧.

من المحدثين لتفسير إحجام القدامى عن الاحتجاج، أما توظيف الحديث النبوي في الدرس النحوي الحديث فهي دعوة في محلّها، ويجب أن تذلّل في سبيلها كل الصعوبات، وأظنها أصبحت الآن أكثر يسراً، لأن قواعد النحو قد استقرت من جانب، ولأن مادّة الحديث قد جمعت وصنّفت وخرّجت، وأصبحت مبذولة أكثر من أي وقت مضى. ويحمد للباحث الاقتراحات التي طرحها لتفعيل توظيف الحديث الشريف، ومنها :

أ- تشكيل لجنة من علماء الحديث والعربية لاختيار الأحاديث التي يصحّ الاستشهاد بها لتجمع في كتاب متميز، ميسّر للتداول، خدمة للراغبين في البحث النحوي الكريم، ودفعاً لاستطالات الروايات والأحكام.

ب- تكليف طلاب الدراسات العليا بأبحاث نحوية في الإعراب والصرف، ومعاني الأدوات، تعتمد الاحتجاج بالحديث الشريف[1]. ومن شأن تطبيق هذه الاقتراحات، وضع القضية في ثوبها العملي التطبيقي، ونقلها من دائرة الجدال إلى دائرة التوظيف اللغوي المفيد. ويصف الدكتور قباوة عمله في هذا البحث قائلاً : "ونحن الآن قد أسهمنا في تبديد الظلمات، وإدحاض الأراجيف، وكشف سحب المثبّطات، فوجّهنا الأنظار إلى سبل الصواب، وشجعنا على متابعة السعي في توظيف الأحاديث الشريفة لخدمة الدرس النحوي الكريم، ولغة القرآن العظيم، فعسى أن نكون قد طمسنا معالم الترهات المصطنعة، وضيّعنا صاحبها وصانعها، وجعلنا أراجيفه في مضيعة من ألوان ما نشر في التاريخ النحوي[2].

٢٢- وقف قباوة عند التحوّل المهنجي في موقف أبي حيّان (ت ٧٤٥هـ) والسيوطي (ت ٩١١هـ)، فبعد أن كان أبو حيّان (ت ٧٤٥هـ) قد قلد شيخه ابن

(١) نفسه، ص ٩.

(٢) نفسه، ص ٢٩.

الضائع (ت ٦٨٦هـ) بلا تبصر أو اختبار، وأشاع الشبهات في قضيّة الاحتجاج بالحديث الشريف. أخذ يستشهد بالحديث الشريف، فنجد عنده (٣٤) حديثاً في ارتشاف الضرب، ويفسّر قباوة ذلك بتعمّق تجربته بالبحث النحوي والحديث الشريف، أما السيوطي (ت ٩١١هـ) فقد كان مقتدياً بأبي حيّان (ت ٧٤٥هـ)، ولكنه تحوّل وصار يحتج بالحديث، فنجد في همع الهوامع (١٣٢) حديثاً بين شواهده[١].

وقد وقفت الباحثة الحديثي عند هذا التحول[٢]، ولم تقف عند تحوّل السيوطي (ت ٩١١هـ). وهنا يستوقفنا هذا السؤال الكبير: ألا يكفي هذا التحول عند أئمة المانعين لإسقاط دعوى رواية الحديث بالمعنى، والرواة الأعاجم من أساسها؟ وما جدوى أن يستمر المحدثون في تناول هذه القضية مع أن أصحابها قد تحوّلوا عنها منذ أمد بعيد ؟!

٢٣- في تعقيبه على قضية الشعر والنثر يذكر قباوة أنه بعودته إلى الصفحات (١٤٧- ١٥٠) من الجزء الأول من كتاب سيبويه (ت ١٨٠هـ) في طبعته القديمة، وجد أن فيها (٦) أبيات في مقابل (٨٠) عبارة نثرية تساهم في تحقيق القواعد، وتوضيحها وتفسير منعطفاتها[٣]. جاء ذلك في معرض حديثه عن الشواهد الشعرية والنثرية، ونحن نشير هنا إلى أن معظم هذه العبارات النثرية هي من الأمثلة وليست شواهد، ولا ريب أن الغلبة للشعر في عالم الشواهد النحوية، وهذه حقيقة لا يلغيها تحفظنا عليها. هذا جانب، والجانب الآخر أنّه لا أحد يعترض على توظيف الحديث النبوي في الأمثلة التوضيحية، وإنما الاعتراض والتحفظ موجه إلى الاحتجاج بالحديث، ففرق بين الشاهد والمثال. وهذا ما جهدت الباحثة الحديثي في توضيحه كما سبق الإشارة إلى ذلك.

٢٤- هذا بحث لغوي، لا محل فيه للفتاوى بالتحريم والتكفير، وحسب الباحث

(١) فخر الدين قباوة، تاريخ الاحتجاج بالحديث الشريف، ص ٣٤٥.

(٢) خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث، ص ٣٣٠.

(٣) فخر الدين قباوة، تاريخ الاحتجاج بالحديث الشريف، ص ٣٧.

المتصر لقضية الاحتجاج، أن يشير إلى الأحاديث التي ذكرت جزاء من يحرّف في الأحاديث أو يكذب على رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ليقوي قضيّة الرواية باللفظ والمعنى، أمّا التصدّي للفتوى في مثل هذا البحث، فهو خارج عن حدود البحث العلمي. يقول مثلاً: "ولما كانت الأركان لا تمنع تسرّب الأقاويل المتناقضة، وجب علينا تعزيز البناء الكريم بستار متين، يكون كالسماء بقبة صلبة، قاطعاً دابر كل محاولة للتسلل والاقتحام. وقد تيسّر لنا ذلك بجعل البحث بين حكمين شرعيين، لا منفذ للمسلم العربي منهما بالمخالفة، أما الأول فكان منطلق البحث من أصل شرعي مقرر، هو وجوب اعتماد الحديث الشريف في الدراسة و الاحتجاج، أسوة برجالات سائر العلوم الاسلامية، .... فلا مفر للمرء من تحقيق ذلك بالخبرة والمهارة، ليخدم دينه ولغته. وأما الثاني فهو اختتام البحث بحكم شرعي آخر، مفاده أنّ الكذب على النبي الكريم عصيان، لصاحبه مقعد متبوّأ من النار قد يكون بعده مغفرة وجنان، على حين أنّ إنكار حديث نبوي واحد معروف، باعتقاد دون دليل علمي قاطع، هو انتقاص للنبي، بل ردّ لقوله وتكذيب له، ويكاد الإنكار والانتقاص كفراً جزاؤه الخلود في جهنم، فلا يجوز للمرء الخوم حول هذا الحمى، لئلا يوشك أن يقع فيه[1].

٢٥- وصف الباحث الدراسات السابقة، والمحاولات السابقة بأنها بائسة، وأن بحثه هذا سوف يحدث صدىً كبيراً، وبأنها ستثير ضجة صارخة تستفز أنصار الحديث وخصومه معاً. يقول: "إن هذه الدراسة بأسلوبها المبتكر في البحث، ومخالفتها لسائر المحاولات المتقدمة البائسة اليائسة، لا بد أن تثير ضجة صارخة، تستفز أنصار الحديث وخصومه، في توجهات متباينة، لما يحملونه من رواسب مسلّمات تاريخية، يهزها البحث القويم"[2]. وأرى أن كثيراً من الدراسات التي سبقت دراسة الدكتور قباوة ليست

(١) فخر الدين قباوة، تاريخ الاحتجاج النحوي بالحديث الشريف، ص ١٧.

(٢) نفسه، ص ١٨.

يائسة ولا بائسة، بل هي دراسات جادّة ورصينة، وحملت الكثير من الأفكار المشابهة لأفكار الدكتور قباوة، بل إن الدكتور الشاعر والدكتورة الحديثي قالا معظم ما جاء عنده، كما سبق أن رأينا.

* * *

وبعد : فأظن أننا قد تجاوزنا مسألة: هل يجوز الاحتجاج بالحديث الشريف أو لا يجوز، وهي مسألة لا ينبغي أن تكون محلاً للمناقشة، بل إن الاحتجاج بالحديث يمثل ضرورة لعلمي النحو والصرف، فهو يمثل نثر الفصحى في ذلك الزمن، والنثر يمثل العربية في إطارها التواصلي الحيوي، وهو الإطار الأهم والجانب الأوسع لحركة اللغة. وأي استقراء لقواعد اللغة ينبغي أن يؤخذ من نماذجها التواصلية الحيوية، في حين أن الشعر لا يمثل هذا النموذج، إذ يبقى مستوى آخر من مستويات القول تدخله الضرورة، ويدخله شروط أخرى تحدّ من انطلاقه في فضاء التعبير الحرّ.

هذا جانب، والجانب الآخر: أن الحديث هو مفتاح من مفاتيح فهم كتاب الله، وهو المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي، فأي فهم لآيات كتاب الله يستلزم العودة للحديث، والنحو مدخل من مداخل فهم هذا الحديث، فهو يمثل ضرورة، وأي اجتهاد فقهي يخدم قضايا الواقع المعاصر يلزمه علم باللغة، وبالنحو على وجه التعيين، وبالتالي فإن الربط بين النحو وبين نصوص الحديث يعدّ مدخلاً ضرورياً من مداخل هذا الاجتهاد. وقد أشار علماء الأصول إلى أن من شروط الفقيه والمجتهد أن يكون عالماً باللغة.

والجانب الثالث أن الحديث يمتاز بالبلاغة، وأن نماذجه من أعلى نماذج العربية وأن تفعيله في درس النحو، ينقذ هذا الدرس من هبوط بعض الشواهد النحوية المصنوعة والركيكة، والتي لا تحمل أي معنى، ولا نريد أن نضرب أمثلة، فالأمثلة أكثر من أن تحصى، يعرفها كل من تعامل مع كتب النحو القديمة.

لقد تقرّر أن الحديث هو المصدر الثاني من مصادر السماع، وأن تفعيل هذا المصدر يعدّ ضرورياً للاعتبارات التي ذكرنا. وفي الجانب الآخر فنحن أمام واقع ماثل، قوامه أن كتب الحديث أصبحت مبذولة متوافرة محققة ومطبوعة بطبعات فاخرة، وشروحها مبذولة، بل لقد صدرت طبعات محوسبة منها على أقراص مرنة وصلبة. وإن نقرات

قليلة على جهاز الحاسوب في هذه الأيام، تمكنك من تخريج الحديث برواياته المختلفة، وتزوّدك بحالته، تقوية أو ضعفاً، ومصادر وجوده في كتب الحديث، وانتشرت هذه المادة العلمية تحت أسماء مختلفة "موسوعة الحديث الشريف" "الموسوعة الماسية"، "الموسوعة الذهبية"، بل إن كتب الحديث الستة أصبحت مخدومة إلكترونياً بطريقة لم يسبق لها مثيل، وما على النحوي في هذه الأيام إلاّ أن ينطلق في تفعيله لهذه المسألة إلى مداها الكبير توظيفاً، وأمثلة، واستخراج نماذج لغوية، لا يجدها في شواهد الشعر المصنوعة الملأى بالضرائر.

وفيما يتعلق بمسألة اللفظ والمعنى، فإن ابن الصلاح قد وضع القضية في نصابها الصحيح فيما ذكره من "التزام اللفظ والتركيب إجماعاً في الكتب المصنفة، لأن الرواية بالمعنى رخّص فيها لمن هم في حرج من الضبط، وهي مستبعدة فيما اشتملت عليه بطون الأوراق والكتب"[1]. وأرى أن الضوابط التي أوردها مجمع اللغة العربية في القاهرة، حول هذه المسألة، تضع الأمور في نصابها الصحيح، وجاء في القرار المتعلق بها: "اختلف علماء العربية في الاحتجاج بالأحاديث النبوية لجواز روايتها بالمعنى، ولكثرة الأعاجم، وقد رأى المجمع الاحتجاج ببعضها في أحوال خاصة مبينة فيما يأتي:

أ- لا يحتج في العربية بحديث لا يوجد في الكتب المدوّنة في الصدر الأول كالكتب الصحاح الستة فما قبلها.

ب- يحتج بالحديث المدوّن في هذه الكتب المذكورة آنفاً على الوجه الآتي:

١- الأحاديث المتواترة المشهورة.

٢- الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات.

٣- الأحاديث التي تعد من جوامع الكلم.

---

(١) مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح، تحقيق الدكتورة عائشة عبد الرحمن، مطبعة دار الكتب بالقاهرة، ١٩٧٤، ص ١٩١.

٤- كتب النبي (صلى الله عليه وسلم).

٥- الأحاديث المروية لبيان أنه (صلى الله عليه وسلم) كان يخاطب كل قوم بلغتهم.

٦- الأحاديث التي عرف من حال رواتها أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى، مثل: القاسم بن محمد، ورجاء بن حيوة، وابن سيرين.

٧- الأحاديث المروية من طرق متعددة وألفاظها واحدة[1].

فهذا القرار كان حريصاً على الاحتجاج بالأحاديث التي ثبتت صحتها. وراعى الأقوال المتباينة والمذاهب المختلفة التي مر ذكرها في مناقشة المسألة، فهو يعد من هذا الجانب جامعاً للشروط التي ينبغي توافرها.

وفيما يتعلق بمناهج المحدثين للمسألة، فقد كانت الدوافع التي ساقتهم للكتابة فيها واحدة تقريباً، هي تجلية حقيقة موقف النحاة القدامى من الاحتجاج بالحديث الشريف، وإزالة ما اعترى هذه المسألة من شبهات، والغيرة على حديث رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، والدعوة إلى إزالة ما يمنع توظيفه في درس النحو والصرف توظيفاً واسعاً، وصدروا في معظم معالجاتهم للمسألة من موقع الدفاع عن مسألة الاحتجاج بالحديث، وكأن الحديث الشريف في موضع اتهام. وكان ينبغي لهذه الدراسات أن تصدر من مصدر القوة، وهو المكانة العالية للحديث الشريف في سجل السماع عند العرب، ثم نحن اليوم أمام واقع جديد، قد تجاوزنا فيه مقولات ابن الضائع (ت ٦٨٦هـ) وأبي حيّان (ت٧٤٥ هـ)، وبغض النظر عن السبب الذي جعل النحاة الأوائل يقلّون أو يحجمون عن الاستشهاد بالحديث الشريف، فإن هذا لا يغير من حقيقة الموقع الذي يحتله الحديث، وأهمية توظيفه في الدرس اللغوي عموماً، وفي درس

(١) مجموعة القرارات العلمية لمجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً (١٩٣٢- ١٩٦٢)، ط١، ١٩٦٣، ص(٣- ٤).

النحو والصرف على وجه التعيين.

ومسألة أخرى أن الدراسات التي وضعها المحدثون ، كرّرت نفسها بصورة مزعجة، ولم تتجاوز بعضها لتأتي بجديد، وبقيت تراوح في مكانها من غير أن تخرج من شرنقة مقولات القدامى وتعليلاتهم. وأظن أن إقفال هذه المسألة ، والبدء بمرحلة جديدة من التعامل مع حديث رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في الدرس اللغوي عموماً، وفي درس النحو والصرف خصوصاً، هو المنهج الأسلم في هذه المرحلة من عمر الدرس اللغوي العربي. وأن الاتكاء على قرار مجمع القاهرة في هذا الشأن كفيل بتلافي أي ثغرة، فإن بنوده كما أوضحناها محل اتفاق بين الدارسين.

* * *

فهرس المصادر والمراجع :

١- البغدادي (عبد القادر بن عمر)، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب على شواهد الكافية**، بولاق، ط١، بلا تاريخ.

٢- حسن موسى الشاعر، **النحاة والحديث النبوي**، وزارة الثقافة والشباب، عمان، ط١، ١٩٨٠.

٣- خديجة الحديثي، **موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف**، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، ١٩٨١.

٤- خديجة الحديثي، **الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه**، مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٧٤.

٥- الزجاجي (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق)، **مجالس العلماء**، تحقيق عبد السلام هارون، نشر وزارة الإرشاد والأنباء، الكويت، ط١، ١٩٦٢.

٦- سعيد الأفغاني، **في أصول النحو**، مطبعة الجامعة السورية، ١٩٥٧.

٧- سهير محمد خليفة، **قضايا الاستشهاد بالحديث في النحو وشواهده في المغني**، مطبعة السعادة، القاهرة، ط١، ١٩٨٢.

٨- السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر)، **تدريب الراوي**، شرح أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٦.

٩- السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر)، **الاقتراح في علم أصول النحو**، تحقيق أحمد محمد قاسم، القاهرة، بيروت، ط١، ١٩٧٦.

١٠- ابن الصلاح، **مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح**، تحقيق الدكتورة عائشة عبد الرحمن، مطبعة دار الكتب بالقاهرة، ١٩٧٤.

١١- طه الراوي، **نظرات في اللغة والنحو**، المطبعة التجارية، بيروت، ط١، ١٩٦٢.

١٢- عبد الجبار علوان، **الشواهد والاستشهاد في النحو**، بغداد، ط١، ١٩٧٦.

١٣- فخر الدين قباوة، **تاريخ الاحتجاج النحوي بالحديث الشريف : بحث وثائقي للتأصيل**، دار الملتقى، حلب / سوريا، ط١، ٢٠٠٤.

١٤- القفطي (جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف)، **إنباه الرواة**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ١٩٨٦.

١٥- **مجموعة القرارات العلمية لمجمع اللغة العربية في القاهرة في ثلاثين عاماً** (١٩٣٢- ١٩٦٢)،

ط١، ١٩٦٣.

١٦- محمد عيد، **أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث**، القاهرة، ط١، ١٩٧٣.

١٧- محمد عيد، **الرواية والاستشهاد باللغة**، القاهرة، ط١، ١٩٧٢.

١٨- محمود حسني مغالسة، **احتجاج النحويين بالحديث**، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، السنة الثانية / ١٩٧٩، العدد المزدوج (٣و٤).

١٩- محمود فجال، **السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي**، أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٩٩٧.

٢٠- محمود فجال، **الحديث النبوي في النحو العربي**، أضواء السلف، الرياض، ط٢، ١٩٩٧.

* * *